

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -



مجلة

مدينة ومجتمع

عدد 01. مارس 2021

منشورات جامعة 20 أوت 1955

منشورات جامعة 20 أوت 1955 سكيدة

مجلة مدينة و مجتمع

تصدرها جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
عدد 01. مارس 2021

مجلة مدينة ومجتمع، مجلة أكاديمية دولية مُحكمة سداسية، متخصصة في الدراسات الحضرية والمواضيع المرتبطة بالمدينة و واقع المجتمعات الحضرية. ترحب المجلة بالمقالات والأبحاث من مختلف التخصصات العلمية ذات الصلة. تخضع المقالات الواردة إلى المجلة للتحكيم العلمي.

عنوان المراسلات: **مجلة مدينة ومجتمع** ،

جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة.

طريق الحدائق ص.ب 26.

هاتف: 038 78 74 00 22

البريد الإلكتروني: revuevilleetsociété@gmail.com

الأفكار الواردة في المجلة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها ولا تتحمل
المجلة أية مسؤولية عنها.

مجلة مدينة ومجتمع

مدير المجلة أ.د. سليم

حداد

رئيس التحرير د. رياض

تومي

أمانة التحرير:

د.رشيد مرابط

أ.رشيد هيدوقي

الهيئة العلمية الاستشارية من داخل الجزائر:

أ.د.قيرة إسماعيل - جامعة سكيكدة -

أ.د. بومدين سليمان - جامعة سكيكدة -

أ.د. بن زروق جمال - جامعة سكيكدة -

أ.د. مدني سفر زيتون - جامعة الجزائر -

أ.د. سحنون طيب - جامعة منتوري - قسنطينة -

أ.د. العزري يوسف - جامعة قالمة -

أ.د. طويل فتيحة - جامعة بسكرة -

د. بن حسين نصيرة - جامعة قسنطينة 3 -

د. العرياوي ليلي - جامعة سكيكدة -

د. صافي الطاهر - جامعة سكيكدة -

د.وشنان حكيم - جامعة سكيكدة -

د. منصور سميرة - جامعة سكيكدة -

د. مهور باشا حليم - جامعة سطيف 2 -

د. بودشيشة أحمد - جامعة سكيكدة -

د. ليقيم ناجي - جامعة سكيكدة -

د. بلواهم عبد الحليم - جامعة قالمة -

د. بويكر هشام - جامعة سكيكدة

د. بودلاعة رياض - جامعة سكيكدة

د. سماعلي عمار - جامعة سكيكدة

الهيئة العلمية الاستشارية من خارج الجزائر:

- أ.د. لويك فاكون- جامعة بيركلي- الولايات المتحدة الأمريكية
أ.د. عبد الحفيظ حموش- جامعة ليل- فرنسا
أ.د. جون مارك ستيبي- جامعة نانسي- فرنسا
أ.د. ماريس بروسن - جامعة سان كوانتان ايفلين- فرنسا
أ.د. عزيز جلاب - جامعة ليل - فرنسا
أ.د. فنسان كوفمان- المدرسة المتعددة التقنيات- لوزان- سويسرا
أ.د. طوم سلاتر- جامعة آيندبارغ- المملكة المتحدة
أ.د. فنسان كاراداك- جامعة ليل - فرنسا
أ.د. جان ميشال فاشبارجار- جامعة ليل- فرنسا
أ.د. نورة سمود- جامعة تور- فرنسا
أ.د. بيدرو دو أليمايدافاسكونسيلوس-جامعة كاتوليك- السالفادور
أ.د. بوقدح حسين - جامعة واستمانستر - المملكة المتحدة -
أ.د. بن يوسف براهيم - رئيس مرصد (Espace & Société) - كندا
أ.د. الطاهر بن قيزة-جامعة 9 أفريل - تونس-
أ.د. عبد الوهاب شرني- جامعة المنار- تونس-
د. صونيا باون- جامعة بيزا - إيطاليا

قواعد النشر في مجلة مدينة ومجتمع

1. مجلة مدينة ومجتمع تعنى بنشر الدراسات والبحوث الميدانية باللغات العربية والانجليزية والفرنسية على أن يلتزم أصحابها بالقواعد التالية: أن تكون المادة المرسله للنشر أصيلة ولم ترسل للنشر في أي جهة أخرى.
2. أن يكون المقال في حدود 20 صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والجداول والأشكال والصور.
3. أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وخاصة فيما يتعلق بإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس واحترام الأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.
4. تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال باللغة العربية وترجمة لعنوان المقال باللغة الإنجليزية، كما تتضمن اسم الباحث ورتبته العلمية، والمؤسسة التابع لها، الهاتف، والبريد الإلكتروني وملخصين، في حدود مائتي كلمة للملخصين مجتمعين، (حيث لا يزيد عدد أسطر الملخص الواحد عن 10 أسطر بخط Times New 14 simplified Arabic للملخص العربي و Roman للملخص باللغة الانجليزية)، أحدهما بلغة المقال والثاني باللغة الانجليزية).
5. تكتب المادة العلمية العربية بخط نوع simplified Arabic
6. يجب أن يكون المقال خاليا من الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية والمطبعية قدر الإمكان.
7. بالنسبة للدراسات الميدانية ينبغي احترام المنهجية المعروفة كاستعراض المشكلة، والإجراءات المنهجية للدراسة، وما يتعلق بالمنهج والعينة وأدوات الدراسة والأساليب الإحصائية وعرض النتائج ومناقشتها.
8. تتبنى المجلة نظام توثيق الرابطة الأمريكية لعلم النفس.(APA)
9. إرفاق أدوات الدراسة في حالة الدراسات الميدانية
10. المقالات المرسله لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
11. المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا على رأي أصحابها.
12. كل مقال لا تتوفر فيه الشروط لا يؤخذ بعين الاعتبار ولا ينشر.
13. يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.
14. يضع الباحث مقاله ضمن قالب المجلة قبل إرساله.

ملاحظة: تخضع المقالات المرسله للتحكيم (تحكيم مزدوج)

افتتاحية العدد الأول من مجلة

"مدينة ومجتمع"

في خضم ديناميكية البحث العلمي التي تشهدها جامعة سكيكدة بشكل عام وكلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية بشكل خاص، يأتي ميلاد مجلة "مدينة ومجتمع" لتساهم في هذا المسار وتكون منارة جديدة للباحثين وطلبة الدكتوراه الذين ينطلقون من المدينة كموضوع للدراسة والبحث، ولذلك فهذه المجلة نعدّها منبرا متعدد الاختصاصات يتقاطع فيه علم الاجتماع، والتاريخ والأنثروبولوجيا والهندسة المعمارية والتهيئة العمرانية والعمارة وقضايا المدينة والمجتمع بصفة عامة، لنشر مختلف الأبحاث والدراسات وفق المقاييس العلمية سواء باللغة العربية أو الفرنسية أو الانجليزية.

في ذات السياق، يعرف ميدان البحوث الذي يتخذ من المدينة موضوعا للدراسة والتقصي تطورا غير مسبوق على المستويين النظري والامبريقي، بالنظر إلى ما تشهده مدن العالم والمدينة الجزائرية على وجه أخص من تغيرات مورفولوجية واكولوجية واقتصادية واجتماعية جعلت الهيئات الدولية والمنابر العلمية ومختلف المخابر عبر العالم تركز اهتماماتها على هذا المجال الحيوي في نشاط الانسان وحراكه الدائم نحو التغيير.

وهكذا، فإن مجلة "مدينة ومجتمع" سوف تفتح الباب واسعا لكل الدارسين والمهتمين بقضايا المدينة الجزائرية على وجه التحديد من أجل فهم أوسع لهذا المجال في سيرورته التاريخية والمورفولوجية وسلوكيات الأفراد والجماعات من جهة، ومخرجات السياسات العمومية أمام تحديات النمو الحضري والتحضر وما يفرزه من وقائع متغيرة من جهة ثانية.

إن هذا العدد الافتتاحي هو بداية لمسار، نرجو أن يكون بعون الله تعالى، طويلا في مرافقة الباحثين من اجل نشر دراساتهم وأبحاثهم بكل مهنية والمساهمة من موقعنا في تطوير وتقديم جامعة سكيكدة في مجال الانتاج العلمي.

فريق مجلة مدينة ومجتمع

محتوى المجلة

- 01- حلیم ماهور باشا ظاهرة النمو الحضري في مدينة سطيف:
دراسة تحليلية.....ص07
- 02- طویل فتیحة المدينة كمجال للدراسة السوسیولوجية..... 24
- 03- تمرسیت فتیحة الفقر الحضري والاستبعاد الاجتماعي في المدينة.....41
- 04-Dounia & Radouane Meriem Les friches industrielles à Annaba : Un potentiel foncier à ré-exploiter HaouchetP 53
- 05-Mohamed Yacine Telli & Meryem KADRI The ancestral urban and architectural practices, a source of inspiration towards a sustainable city: Case of M'Zab Valley Ksour.....P 67

ظاهرة النمو
الحضري في
مدينة سطيف:
دراسة تحليلية

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تقديم رؤية تحليلية تاريخية لظاهرة النمو الحضري التي عرفتة مدينة سطيف، حيث تطرقنا في العنصر الأول إلى الاتجاهات الرئيسية لهذا النمو الحضري، فبيننا كيف انتقل النمو الحضري من مركز المدينة إلى الأطراف والضواحي، وتناولنا في العنصر الثاني، عوامل النمو الحضري بمدينة سطيف بمثابة إلى المراحل التاريخية لظاهرة النمو السكاني باعتبارها إحدى العوامل الرئيسية لظاهرة النمو الحضري بالمدينة، وكذلك تطرقت إلى ظاهرة الهجرة الريفية التي خربتها مدينة سطيف، ودورها في تنشيط ظاهرة النمو الحضري.

حليم ماهور باشا

Summary:

This article aims to provide a historical analytical view of the phenomenon of urban growth known to the city of Sétif; In the first element, we discussed the main trends of this urban growth, We showed how urban growth has shifted from the city center to the suburbs; In the second element, we have examined the factors of urban growth in Sétif, With reference to the historical stages of the phenomenon of population growth as one of the main factors of the phenomenon of urban growth in the city; We also discussed the phenomenon of rural migration, experienced by the city of Sétif, and its role in stimulating the phenomenon of urban growth.

مقدمة

شهدت مدينة سطيف تحولات عمرانية كثيفة في العقود الزمنية للاستقلال الوطني، بسبب التغيرات الاجتماعية و التحولات الاقتصادية التي عرفتها المجتمع الجزائري ككل، حيث عرفت المدينة نزوحا ريفيا في سبعينات القرن الماضي، نظرا لتوطن بعض المشاريع الصناعية في تلك المرحلة التاريخية بالمراكز الحضرية الكبرى، وبسبب تردي الأوضاع الأمنية في مطلع التسعينات، كما عرفت سطيف معدلات نمو ديمغرافي عالية، إذ تعد من أعلى معدلات النمو السكاني على المستوى الوطني، أدت هذه الهجرات المتتالية والنمو السكاني المتزايد إلى نمو حضري سريع لمدينة سطيف، إذ ارتفع عدد سكانها من 88000 نسمة سنة 1962 إلى 450000 نسمة في سنة 2008، كما عرفت المدينة توسعا عمرانيا في الاتجاهات الأربعة.

واجه الفاعلون السياسيون والإداريون النمو العمراني؛ الذي نجم عن النمو الحضري الذي عرفته مدينة سطيف بحزمة من الإجراءات والتدابير العمرانية، تباينت من مرحلة تاريخية إلى أخرى، ففي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي تم الاعتماد على مخططات عمرانية مثل: مخطط التحديث العمراني، مخطط العمراني الموجه، بالإضافة إلى التخصيصات السكنية، والمناطق السكنية الحضرية الجديدة، وفي مطلع التسعينات مع التحول الذي عرفته الجزائر، من النظام الاقتصادي الاشتراكي إلى النظام الاقتصادي الليبرالي، تم إدخال أدوات عمرانية جديدة تمثلت في مخطط التوجيه العمراني للمدينة، ومخطط شغل الأراضي، فأدت هذه التدابير والسياسات العمرانية إلى تشكيل مجالات عمرانية متميزة، نجد أن لكل مجال عمراني خصوصيات اجتماعية واقتصادية واكولوجية.

دفعت هذه التحولات العمرانية الباحثين المهتمين بالمدينة كموضوع للبحث العلمي إلى طرح العديد من التساؤلات حول العوامل والأسباب التي ساهمت في عملية النمو الحضري للمدينة الجزائرية، ودور السياسات العمرانية والتخطيطية في مواجهة هذا النمو الحضري.

تكشف الشواهد الواقعية أن النمو الحضري الذي خبرته مدينة سطيف أدى إلى تزايد المشكلات الحضرية، حيث ظهرت على حوافها العديد من المناطق الحضرية المتدهورة ايكولوجيا، وعرفت انتشارا للعمرة العشوائية، وظاهرة السكن الهش في الأحياء القديمة، كما تعاني المدينة من مشكلات تتعلق

بالخدمات الحضرية، حيث تدلل كل المؤشرات على عجز المؤسسات الخدمائية عن تلبية الحاجات الأساسية لسكان المدينة، وكذلك اهتراء الطرقات والشوارع والفضاءات العمومية، وغيرها. من هذا المنطلق، سنحاول هذه المقالة أن نجيب عن

التساؤلات الآتية:

- 1- ما هي أبرز الاتجاهات التي اتخذتها ظاهرة النمو الحضري في مدينة سطيف؟
- 2- ما هي العوامل المسببة لظاهرة النمو الحضري في مدينة سطيف؟
- 3- كيف ساهمت الهجرة الريفية في تنشيط ظاهرة النمو الحضري في مدينة سطيف؟

1- اتجاهات ظاهرة النمو الحضري في مدينة سطيف :

تعتبر ظاهرة النوم الحضري من الظواهر الاجتماعية التي اهتمت بها السوسيولوجيا الحضرية، نظرا للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية التي تصاحبها، والتأثيرات التي تتركها على البنى الاجتماعية الحضرية، وعلى الإنسان ساكن المدينة، وهناك العديد من العوامل التي تعمل على تنشيط هذه الظاهرة، حيث يعتبر الاقتصاد من أبرز العوامل التي أدت إلى ارتفاع معدلات النمو الحضري في العالم، فبعد الثورة الصناعية التي عرفنها أوروبا، أصبح معظم المجتمعات الإنسانية يقطن أفرادها المدن والمراكز الحضرية، وتشير الإحصائيات اليوم إلى أن سكان العالم باتوا يقطنون المدن والمراكز الحضرية،" ففي إنجلترا في القرن التاسع عشر لم تكن هناك مدينة تتجاوز 100.000 نسمة ، وأصبح هناك 28 مدينة تجاوز عدد سكانها 100.000 نسمة سنة 1945، وفي فرنسا تتجاوز عدد سكان المدن التي كانت نسمتها لا تتعدى 10.000 نسمة سنة 1812 م إلى أكثر من 36.000 نسمة سنة 1866، في برلين، المدن التي كانت نسمتها حوالي 200.000 نسمة سنة 1800 تتجاوز عتبة 2.000.0000 سنة 1900، وفي أمريكا الشمالية حدثت تقريبا نفس ظاهرة التحضر" (H.Marchal,J.M.Stébé,2007)

ارتبطت ظاهرة النمو الحضري بظواهر الهجرة الريفية إلى المدن،" فالمدن التي تنمو بشكل مساوي لنمو الريف، فهنا لا يمكن أن يحدث تغير في معدل التحضر، في المقابل، عندما تدفع مل القوى الى النزوح الريفي ، في بلد ما كانت نمو سكانه ثابتا، هنا، يصبح النمو الحضري للمدن مرتبط بشكل مباشر بالهجرة الريفية"

(Marcel Roncayolo, 1990) ، وترتبط من جهة أخرى، بظاهرة ديمغرافية ممثلة في زيادة معدلات النمو السكاني للمدن. في هذا السياق، نجد أن الجزائر عرفت الجزائر معدلات نمو حضري قياسية في مرحلة الاستقلال الوطني، حيث انتقل عدد السكان في مرحلة زمنية قصيرة من ساكنة تقطن الأرياف والقرى إلى ساكنة تقطن المدن والمراكز الحضرية، حيث "تضاعف عدد سكان الإجمالي بنحو متقلا من 3.752000 نسمة سنة 1882 إلى 34.08000 نسمة سنة 2008، "تضاعف عدد سكان المناطق الحضرية بنحو 42.9 متقلا من 523.000 نسمة سنة 1882 إلى أكثر من 22413.314 نسمة سنة 2008" (حربوش بوبكر ، 1917).

تشير مختلف الدراسات والأبحاث التي اهتمت بالنمو الحضري للمدينة الجزائرية، أن هناك عدد من العوامل التي نشطت الظاهرة الحضرية، يأتي في مقدمتها ظاهرة الهجرة الريفية، التي أطلق عليها بعض الباحثين ظاهرة النزوح الريفي في السبعينات من القرن الماضي، " إن الزيادة في حجم الهجرة الداخلية نحو المدن، أدت الى تزايد معدل سكان المدن، بعد أن استقر خلال الفترة الواقعة بين 1966 و1969 على نسبة 3.2 بالمائة والمساوية عمليا لنسبة النمو السكاني العام، ثم ارتفعت هذه النسبة حتى وصلت إلى 3.4 بالمائة خلال الفترة الواقعة بين عامي 1969 و 1971، ثم إلى 5.25 بالمائة خال الفترة الواقعة بين عامي 1972 1974" (محمد سويدي ، 1984).

إذا جئنا إلى مدينة سطيف، فإننا نجد أنها كانت إلى غاية 1962 مدينة تضم أربع بوابات: باب الجزائر وباب قسنطينة وباب بسكرة وباب بجاية، تتكون من جزأين عمرانيين رئيسيين: الحي المدني من الجنوب والحي العسكري من الشمال، يحتوي هذا المركز الاستعماري النموذجي ، على شوارع تسوق كبيرة وممرات وساحات وحدائق عامة، حافظت المدينة الاستعمارية على وظيفتها التجارية في مرحلة الاستقلال الوطني،، حتى وقت قريب ، يشغل مركز مدينة سطيف القديم حوالي 30 ٪ من الأنشطة التجارية المحلية، لا تزال النواة القديمة، التي تسمى عموماً "Bled" في اللغة شعبية ، هي مركز الهيمنة بنوع من القيمة الرمزية المكتسبة على مدار تاريخها، ليس فقط هيمنة مركز مدينة على المستوى المحلي ، ولكن أيضا على المستوى الإقليمي" (Assia Samia-Boudjda) عرفت مدينة سطيف نموا حضريا سريعا خلال عقود الاستقلال الوطني، حيث تعتبر الزيادة السكانية العامل الرئيسي

لهذه الظاهرة، بالإضافة إلى عامل الهجرة الريفية إليها في سنوات الستينات والسبعينات من القرن الماضي، ولا تزال تعتبر مدينة سطيف مركزا للاستقطاب الأفراد والجماعات، بسبب موقعها الجغرافي وديناميكيته الاجتماعية والاقتصادية، فتشير مختلف الإحصائيات أن المدن الجزائرية عرفت نموا حضريا بلغت معدلات قياسية، فبلد مثل الجزائر الذي كان إلى وقت قريب يعتر بلدا ريفيا بامتياز، "حيث انتقل عدد سكان الحضر من 30% سنة 1966 إلى 65% سنة 2008، خلال هذه الفترة تضاعف سكان الجزائر ثلاثة مرات ليلعب حوالي 35 مليون في تعدد 2008، وافي سنة 1962 كانت هناك ثلاثة مدن كبر تضم أكثر من 100000 نسمة، (الجزائر، قسنطينة، وهران) إلى 32 مدينة بهذا العدد سنة 1987، و38 مدينة سنة 2008، حيث توجد خمس مدن في الجزائر تجاوز عدد سكانها 300000، وعشرة مدن عدد سكانها ما بين 100000 و200000، وفي العشرات سنوات المقبلة سيرتفع عددها إلى 60 مدينة تضم كل واحدة منها 100000 نسمة" (Said Belguidoum).

تُكاشفنا الإحصاءات السكانية على مر العقود الزمنية، أن المدينة عرفت نموا سكانيًا في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني الطبيعي، الذي تجاوز نسبة 3% ليتراجع في عقد التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، لكنه لا يزال يعتبر من أعلى معدل النمو السكاني في العالم. اتخذ النمو الحضري بمدينة سطيف اتجاهات عديدة، الاتجاه الأول من المركز إلى الأطراف والضواحي، وهذا في العقد الأول من الاستقلال الوطني إلى نهاية الثمانينات، حيث عرف المركز المدينة نموا حضريا بمعدلات عالية، بلغت نسبته حوالي 2.7% ، أما الاتجاه الثاني، فكان النمو الحضري يتجه نحو الأطراف والضواحي المحيطة بالمدينة، وهذا، بداية من التسعينيات إلى يومنا هذا، كما نسجل ملاحظة هامة، هناك علاقة طردية تحكم النمو الحضري بين المركز والأطراف والضواحي، حيث يكون النمو الحضري للأطراف الحضرية في علاقة عكسية مع النمو الحضري للمركز المدينة، بمعنى إذا انخفض النمو الحضري في المركز في مرحلة تاريخية ما، فإننا نسجل نموا حضريا مرتقعا في الضواحي والأطراف في نفس المرحلة التاريخية. في هذا السياق، إذا راجعنا النظرية الايكولوجية في علم الاجتماع الحضري، التي حاولت تفسير ظاهرة النمو الحضري الذي عرفتھا المدن الأمريكية من خلال النماذج الايكولوجية الثلاثة،

نظرية دوائر المترابطة، و نظرية القطاعات المتعددة، أو نظريات النويات المتعددة، حيث كان روادها: "يعتبرون أجزاء المدينة عبارة عن وحدات مجالية تتنافس، من أجل الوصول إلى توازن شبيه بالتوازن الذي يحصل على مستوى الكائنات النباتية. إن منطلق رواد هذه المدرسة أن كل ما هو اجتماعي يتحرك ويتغير" (عبد الرحمن المالكي، 2016)، فإننا نجد أن هذه النماذج الثلاثة لا تنطبق على الواقع الحضري لمدينة سطيف، الذي اتخذ فيها النمو الحضري اتجاها رئيسيا، من مركز المدينة إلى الضواحي والأطراف، وفق ثلاثة دوائر رئيسية، الدائرة الأولى: يمثلها مركز المدينة، الدائرة الثانية: الضواحي القريبة من المدينة، والدائرة الثالثة: الأطراف القريبة من الضواحي، والانتقال من دائرة إلى أخرى يتحكم فيه التشبع العمراني و نفاذ الاحتياطات العقارية.

عندما يصل المركز إلى مرحلة من التشبع العمراني تبدأ الضواحي في النمو الحضري، وعندما تشبعت هذه الأخيرة بدأت الأطراف تعرف نموا حضريا سريعا، والفرق بين الضواحي والأطراف، أن الضواحي أصبحت مندمجة عمرانيا في المجال العمراني للمدينة، بينما الضواحي لا تزال منفصلة عنها عمرانيا إلى يومنا هذا نظرا لعوامل ايكولوجية وعمرانية.

الأطراف في المدن كمناطق ايكولوجية، لها خصائص اجتماعية واقتصادية،" تكشف عن معدلات للنمو السكاني أكثر ارتفاعا عن المدن المركزية، وذلك نتيجة لازمة عن حركات الهجرة والتنقلات السكانية من المدينة المركزية والمناطق الأخرى خارج المنطقة الميتربوليتية إلى الضواحي بأشكالها المختلفة" (السيد عبد العاطي السيد، 2001)، في الواقع الحضري بمدينة سطيف، هي عبارة نويات عمرانية ظهرت في نفس الوقت الذي كان فيه المركز يعرف نموا حضريا سريعا، عندما تشبع المركز أو حدث من نموه عمرانيا بعض المعيقات الطبيعة، أو بعض المنشآت القاعدية، كالطريق الوطني رقم 5، أصبحت الأطراف والضواحي هي البديل بالنسبة للنازحين الريفيين، وكذلك البديل المائل بالنسبة للمخططيين وصانعي القرار على مستوى الجماعات المحلية، الذين وجهوا العشرات من المشاريع السكنية إلى هذه الأطراف والضواحي، مما أدى إلى تسارع النمو الحضري بها.

تُدلّ البيانات الإحصائية للجدول رقم 1 حول النمو الحضري لمركز مدينة سطيف، حيث بلغ معدله حوالي : 2.01% في الفترة ما بين 1987-1998 لتتنزل إلى حوالي 1.56%، مما يدل على أن المركز في تراجع مستمر في معدل النمو الحضري،

في نفس الفترة نجد أن بعض الضواحي ترفع معدلات عالية في النمو الحضري، كشوف لكداد ، والحاسي، وقاوة، التي أصبحت حالياً ضمن النسيج العمراني للمدينة، ثم تليها مرحلة النمو الحضري للأطراف كعين الطريق، والحاسي، وفرماتو التي تمثل حالياً تجمعات عمرانية بتعدادات سكانية عالية على أطراف مدينة سطيف، تابعة إدارياً لها، لكنها لا تزال منفصلة عن النسيج العمراني للمدينة، مثلاً عين الطريق، يفصلها عن مدينة سطيف الطريق الوطني رقم 5، والمنطقة العمرانية الحاسي يفصلها عن المدينة أراضي صالح للزراعة، وكذلك المنطقة العمرانية فرماتو تفصلها عن المدينة غابة الزبانية.

جدول رقم 1: يوضح النمو الحضري لمركز مدينة سطيف وفي الأطراف والضواحي

معدل النمو الحضري: 1998-2008	حجم السكان: 2008	نسبة النمو الحضري: 1987-1998	حجم السكان: 1998	حجم السكان: 1987	
1.56	251676	2.10	214842	170182	سطيف
3.15	7688	13.48	5640	1398	شوف لكداد
5.83	2359	7.50	1339	604	الحاسي
4.53	1521	7.74	977	434	قاوة
3.29	6804	2.47	4922	3732	فرماتو
4.26	983	3.79	974	649	عبيد علي
6.87	12433	3.6	6393	4271	عين الترك
6.14	24846	11.03	13694	3862	عين ارنات
7.94	2307	8.98	1074	417	أولاد صابر

المصدر: عبد الحكيم كبيش، التمدد الحضري والحراك التنقلي لمدينة سطيف

2- عوامل النمو الحضري في مدينة سطيف:

تحكم في النمو الحضري الذي عرفته مدينة سطيف عاملين رئيسيين، العامل الرئيسي الأول، النمو السكاني للمدينة، الذي مر بمراحل تاريخية متباينة، ويتمثل العامل الثاني في الهجرة الريفية، الذي كان له دورا بارزا في تنشيط ظاهرة النمو الحضري، كذلك الملاحظ أن هذا النمو لم يأخذ خطا بيانيا تصاعديا، وإنما عرف تذبذبا، في مراحل معدلات قياسية، وفي مراحل أخرى: سجل تراجعاً، مما يشي أن المدينة تعرضت لإعادة هيكلة مجالية وعمرانية بشكل مستمر، بسبب تنوع الإجراءات والتدبير العمرانية

التي طبقت في كل مرحلة تاريخية، لذلك سنتناول هذه العوامل بالشرح والتفصيل في مايلي:

1- المراحل التاريخية للنمو السكاني في مدينة سطيف: المرحلة الأولى: من 1962 إلى 1967:

عرفت مدينة سطيف في هذه المرحلة نموا سكانيا معتبرا حيث انتقل عدد السكان مدينة سطيف من 70000 نسمة سنة 1960 إلى 88212 نسمة سنة 1966، وهو نمو سكاني تقدر نسبته بحوالي 1.43%، تبدو ظاهريا أنها زيادة معقولة، لكن هذه الزيادة الطفيفة مردها الهجرة الخارجية التي عرفتها مدينة سطيف بسبب رحيل المعمرين مطلع الاستقلال الوطني، في مقابل، عرفت المدينة نزوحا ريفيا، بدأ أيام حرب التحرير الوطنية، واستمر في مطلع عقد الستينات، حيث ظهرت أحياء كحي طانجة، وحي لانديولي بكثافة سكانية عالية.

المرحلة الثانية: من 1966 إلى 1977:

عرفت مدينة سطيف في هذه المرحلة معدل نمو سكاني كبير، حيث ارتفع عدد السكان المدينة من 88212 نسمة إلى حوالي 126020 نسمة، بالنسبة 3.30%، هي نسبة مرتفعة جدا، أدت هذه الزيادة السكانية إلى تنشيط ظاهرة النمو الحضري، حيث بلغة حوالي 3.34%، وهي تعتبر نسبة عالية جدا، تفوق المعدل الوطني للنمو الحضري، وهذا بسبب التوطين المشاريع الصناعية، واستفادة المدينة من مشاريع السكنية الوطنية ZHUN، ونسجل هنا، كما ملاحظة، وفي هذه المرحلة نمو حضري سريع في المنطقة الحضرية المركزية في مقابل نمو حضري بطيء في الأطراف والضواحي، كما هو موضح في الجدول رقم 02، عرفت هذه المرحلة إنشاء منطقة الصناعية بمدينة سطيف، الأمر الذي أدى إلى تغيير لوجهتها من الطابع الفلاحي إلى الطابع الصناعي، مما جلب تدفقا كبيرا للسكان إلى مركز المدينة، نتج عنه أزمة حادة في السكن، فاستوجب العمل على حلها باعتماد سياسة المجموعات السكنية الكبرى ZHUN (شايب عائشة، 2007).

المرحلة الثالثة: من 1977 إلى 1987:

استمر النمو السكاني لمدينة سطيف، حيث بلغ عدد السكان حوالي 107182 نسمة، قدرت نسبة النمو السكاني بحوالي 2.90%، وهنا، نسجل تراجع طفيف في النمو السكاني، وقدر معدل النمو الحضري 2.56%، نلاحظ تراجع طفيف في معدل النمو الحضري، لكننا علينا أن نقر أن هذا التراجع الطفيف سجله مركز المدينة، بينما عرفت الضواحي والأطراف المناطق الحضرية

المحيطة بمدينة سطيف نمو سكانية مرتفعا، حيث نلاحظ تراجع النمو الحضري في المنطقة المركزية، بينما بلغت معدلات النمو الحضري في الأطراف معدلات قياسية مثلا في عين لرنات، وقاوة ، شوف لكداد، وعين الطريق، فرماتو .

المرحلة الرابعة: 1987 إلى 1998:

الملاحظ في هذه المرحلة التاريخية، تراجع طفيف في معدل النمو السكاني لمدينة سطيف، حيث بلغ عدد السكان حوالي: 214842 نسمة، معدل نمو سكاني تقدر نسبته بحوالي: 2.09%، وهي نسبة نمو سكاني تضع مدينة سطيف من المدن المتوسطة الحجم على المستوى الوطني، لكن عرفت نسبة نمو حضري تقدر بحوالي 2.1%، وهي نتاج طفيف في النمو الحضري على مستوى المركز بينما الأطراف والضواحي عرفت معدلات نمو حضري قياسية، ففي شوف لكداد بلغ حوالي 3.15%، كما هو موضح في للجدول رقم 2 ، وترجع هذا النمو الحضري إلى الهجرة الريفية إلى ضواحي وأطراف المدينة، بسبب التدهور الأمني الذي عرفت المناطق الريفية.

المرحلة الرابعة: من 1998 إلى 2008:

سجلنا في هذه المرحلة التاريخية نوعا من التراجع في معدل النمو الحضري على مستوى مركز المدينة، حيث بلغ معدل النمو السكاني حوالي: 1.56%، بينما استمر النمو الحضري في الارتفاع في الضواحي والأطراف، حيث بلغ في الحاسي 5.83%، بينما بلغ عدد السكان حوالي: 251676، ونسبة نمو سكاني قدرت بحوالي: 1.59% وهو تراجع نسبي في معدل النمو السكاني، على مستوى المركز الحضري، بينما على مستوى المركز والأطراف فقدت بحوالي 2.09% كما هو موضح في الجدول رقم 7.

المرحلة الخامسة: من 2008 إلى 2019:

تشير التوقعات التي قام بإعدادها مكتب بلدية سطيف للإحصاء أنه من المنتظر أن يبلغ عدد سكان المدينة سنة 2024 حوالي: 4757877، كما هو موضح في الجدول رقم: 03، وهي نسبة نمو عالية، ستضع مدينة سطيف على المستوى الوطني من المدن ذات الكثافة السكانية العالية، وهنا توقعات باستمرار النمو الحضري على مستوى الأطراف والضواحي، بينما المركز، فنعتقد انه يعاني من حالة تشبع عمراني، وبالتالي، لن يعرف معدل نمو حضري اكبر من الذي عرفه في العقود السابقة.

جدول رقم 02: يوضح النمو الحضري في مدينة سطيف

مدينة سطيف	1966	1977	1987	1998	2008
حجم السكان	88212	126020	170182	214842	251676
النمو الحضري		3.34	%2.56	%2.1	%1.59

المصدر: ONS، الإحصاء العام للسكان والسكن 2008

جدول رقم 03: يوضح نسبة النمو الحضري لمدينة سطيف:

المنطقة المركزية بلدية سطيف	1998	2004	النسبة	2009	2014	2024
	224316	280000	%3.76	336750	390385	4757877
	236122	294708	%3.76	354439	410892	500875

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، سطيف، 2010.

جدول رقم 04: يوضح نسبة الأرض الحضرية والاستهلاك العقاري في مدينة سطيف:

السنوات	السكان	المساحة الحضرية	الاستهلاك العقاري الحضري (هـ)	متوسط الاستهلاك العقاري الحضري (هـ/سنة)
1966	88212	338		
1977	126020	839	501	50
1987	168000	1335	496	49.6
1998	239195	2285	950	95
2008	287574	3377	1092	109
2014	300000	4391	1014	169

المصدر: PDAU ما بين البلديات سطيف، 2010.

نلاحظ من المعطيات الإحصائية للجدول رقم 4، أن هناك زيادة معتبرة في استخدام الأرض الحضرية، حيث انتقلت النسبة من حوالي: 839 هكتار سنة 1977 إلى حوالي: 4391 هكتار سنة 2014، مما يبين أن هناك نمواً عمرانياً سريعاً عرفته المدينة خلال أربعة عقود زمنية، كما نسجل انتقالاً من متوسط استهلاك العقار من حوالي: 50 هكتار إلى حوالي 169 هكتار سنوياً. وهو رقم يدل على حجم النمو الحضري السنوي للمدينة، وهو ما تثبته معطيات الجدول رقم 5.

جدول رقم 05 : العقار وأنماط الاستهلاك في سطيف . Urbase-Sétif, (2010)

المساحة المعمرة بالهكتار	السكان	السنوات
338 هـ	88212	1966
840 هـ	131638	1977
1336 هـ	170182	1987
2285 هـ	214842	1998
3377 هـ	288461	2008

المصدر: PDAU مابين البلديات سطيف، 2010.

جدول رقم 06: يوضح عدد سكان أحياء مدينة سطيف

اسم الحي	عدد السكان	اسم الحي	عدد السكان
حي يحيواي	28326	حي المعبودة	6349
حي الهضاب	9222	حي حشمي	20296
حي القصرية	5709	حي اولاد ابراهيم	9249
حي عين تبنت	10770	حي 1000 مسكن + 20 اوت	5948
حي ثليجان	6294	حي 750 مسكن	8207
حي بيزار	5958	حي عمر دقو	3863
وسط المدينة	9234	حي كعبوب	4574
حي 600 مسكن	8000	حي 1014 مسكن	6589
حي لعرارسة	8380	حي شوف لكداد	7688
قاوة	1521	/	/

المصدر: مديرية الإحصاء والإعلام الآلي لبلدية سطيف سنة 2016.

نلاحظ من معطيات الجدول رقم 6، أن هناك خلافا في توزيع الكثافة السكانية داخل أحياء مدينة سطيف، فهناك تباينا صارخا، فنسجل على مستوى حي للعرارسة نسبة سكانية تقدر بحوالي: 8380 نسمة، في المقابل، نسجل حوالي: 28836 بحي يحيواي (طانجة)، كذلك هناك تباينا سكانية بين المجمعات السكنية الفردية والمجمعات السكانية الجماعية، فنسجل في حي قاوة حوالي: 1521 بينما نسجل في 1014 مسكن حوالي: 6589 نسمة، ويدلل هذا التباين على أن هناك خلافا في تطبيقات السياسات العمرانية وتوجهاتها، فمن المفروض أن تعمل الأدوات العمرانية على خلق مناطق ومجالات خضرية متوازن سكانية وعمرانيا ووظيفيا، حتى لا تؤثر الكثافة السكانية على المرافق العمومية والخدماتية.

جدول رقم 07: يوضح النمو السكاني وعدد شغل المسكن لمدينة سطيف من 1962 إلى 2015 :

المرحلة الزمنية	معدل النمو السكاني	الزيادة في عدد المساكن	معدل شغل المسكن (الفرد في المسكن)
1966-1962	%1.42	/	11.59
1977-1966	%3.30	10019	7.15
1987-1977	%2.91	10160	6.07
1998-1987	%2.09	20746	6.02
2004-1998	% 2.69	20544	4.66
2009-2004	%2.34	20544	4.66
2009-2015	% 2.04	33916	2.04

المصدر: مكتب الإحصاء لبلدية سطيف 2016.

تُبين معطيات هذا الجدول، أن النمو السكاني لمدينة سطيف في علاقته بالزيادة في عدد المساكن، حيث انتقلت الحظيرة السكنية من حوالي: 10019 سكن سنة 1977 إلى حوالي: 33916 سنة 2015، وهي زيادة تضاعفت ثلاثة أو أربعة مرات، مما يبين ويعزز فرضية النمو العمراني للمدينة، والذي يمكننا وصفه بالسريع والمرتفع، في المقابل، نلاحظ انخفاضا في معدل شغل السكن، حيث انتقلنا من نسبة شغل السكن سنة 1966 بحوالي 11.59، إلى نسبة 2.04 سنة 2015، وهذا يدل على حجم البرنامج السكنية التي أنجزت على مستوى المدينة سطيف، حيث تظل مدينة سطيف من المدن الرائدة في الجزائر في مجال إنجاز البرامج السكنية، مع التذكير بملاحظة، النقص الذي تعاني منه الأحياء السكنية في المرافق العمومية والخدمات الحضرية، حيث ظلت المخططون يعتقدون أن أزمة المدينة تتجلى فقط في المجال السكني دون النظر إلى بقية شروط الحياة الحضرية.

2- الهجرة الريفية إلى مدينة سطيف:

تشير أغلب الدراسات والأبحاث السوسولوجية إلى أن من أبرز العوامل التي تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الحضري للمدن والمراكز الحضرية عامل الهجرة الريفية، فالهجرة تشير في أبسط تعريفاتها إلى تنقل السكان من الأرياف إلى المراكز الحضرية والمدن، ويسم الباحثون في دول العالم الثالث ظاهرة الهجرة بالنزوح الريفي، حيث يترك سكان الأرياف مناطقهم لينزحوا تجاه المدن والمناطق الحضرية، لذلك عرفت المدن الجزائرية هذه الظاهرة، واعتبرت من العوامل الرئيسية لظاهرة النمو الحضري. نجد أن

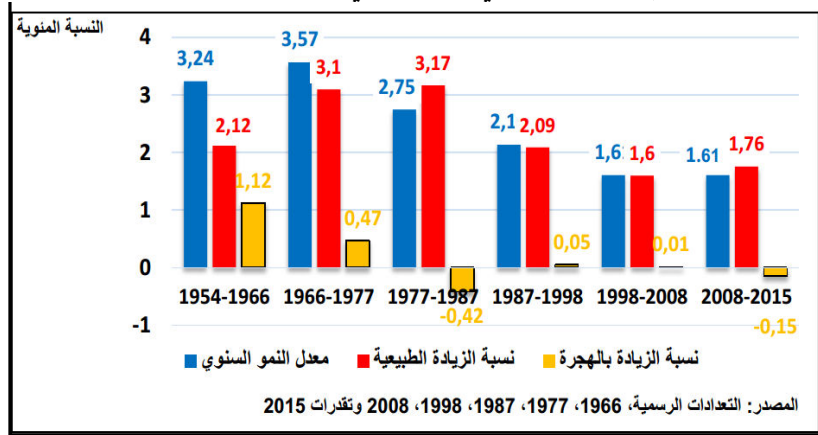
الهجرة الريفية إلى المدينة سطيف، تعود بداياتها الأولى إلى الظاهرة الاستعمارية، وخاصة إبان حرب التحرير، حيث نزح السكان الأرياف بسبب التدمير الذي تعرضت له مناطقهم الريفية، حيث ظهرت أحياء يحاوي (طانجة)، وكعبوب، وفيلاج نيقرو على حواف المدينة الكولونيالية.

تكشف معدلات الهجرة أن مدينة سطيف تسجل نسباً ضعيفة في صافي الهجرة عبر مراحل تاريخية متعددة، لتبين لنا كباحثين أنها تعاني من ثنائية الجذب والطرده، أي أنها تستقبل المهاجرين من المناطق الريفية والحضرية، كما أنها تعرف هجرة خارجية منها إلى مناطق حضرية أخرى، وبتعبير إحصائي خالص تتساوى فيها الهجرة الداخلية مع الهجرة الخارجية، غير أن هناك ملاحظة يكشفها الشكل رقم 1، حيث ما فتئت معدلات الهجرة تتخفف من عقد زمني إلى آخر، من نسبة 1.12% سنة 1966 إلى 0.47% سنة 1977، نجد تفسير هذه الأرقام في القطاع الصناعي الذي اقيم في مدينة سطيف، والذي استقطب المهاجرين من الأرياف، ومن المناطق الحضرية المجاورة لمدينة سطيف. لينخفض بعدها معدل الهجرة إلى ما دون الصفر سنة 1987 وتبلغ نسبته حوالي -0.42%، وهذا يعني ان الهجرة الخارجية اكبر من الهجرة الداخلية، وارتفع معدل الهجرة سنة 1998 ليصل إلى حوالي 0.05%، وهنا يرجع هذا الارتفاع الطفيف إلى الهجرة الريفية التي سببتها الأزمة الأمنية،

هناك خاصية تميزت بها الهجرة الداخلية إلى مدينة سطيف، باعتبارها من العوامل المحفزة والمنشطة لظاهرة النمو الحضري، حيث نجد الهجرة في المرحلة الأولى كانت باتجاه مركز المدينة، وهذا مع رحيل المعمرين، حيث شغل المهاجرون الممتلكات الشاغرة، وفي المرحلة الثانية، كانت الهجرة إلى الضواحي القريبة من مدينة سطيف، كضاحية قاوة، شوف لكداد، وهذا في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم، بالإضافة الهجرة إلى الأحياء المتخلفة كحي طانجة بمدينة سطيف، وفي المرحلة الثالثة، وفي ظل الأزمة الأمنية، كانت الهجرة من الأرياف إلى الأطراف، فكشفت دراسة ميدانية للباحث بوزيد شرقي أجريت على عينة من سكان ضواحي مدينة سطيف (شوف لكداد، شيج العيفة، وعين الطريق)، هدفت إلى تحديد الأصل الجغرافي لسكان هذه المناطق، تبين أن 58.08% من العينة هو وافدون من المركز الحضري لمدينة سطيف، و 9.95% هو وافدون م تجمعات سكانية أخرى،

و28.08% وافدون من باقي بلديات الولاية، و9.88% وافدون من مختلف ولايات الوطن" (بوزيد شرقي، 2002).

الشكل رقم 1: النمو السكاني و الهجرة في مدينة سطيف



المصدر: سليم زاوية، المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري، المفهوم والديناميكية والحوكمة.

نلاحظ من البيانات الإحصائية للأعمدة البيانية، أن الهجرة الداخلية لم تكن من العوامل الرئيسية التي أدت إلى تنشيط ظاهرة النمو الحضري بمدينة سطيف، وإنما معدلات النمو السكاني العالية هي التي أدت إلى مضاعفة معدل النمو الحضري، وهذا لا يعني أن المدينة لم تعرف موجات متتالية من الهجرة الريفية، وإنما المدينة تساوت فيها الهجرة الداخلية مع الهجرة الخارجية، أي عدد المهاجرين الى المدينة يساوي عدد المهاجرين منها إلى بقية المناطق الحضرية الأخرى.

خاتمة

ظاهرة النمو الحضري الذي عرفته مدينة سطيف سببها الرئيسي معدلات النمو السكاني العالية، والتي اعتبرت في مراحل تاريخية من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، بالإضافة إلى الهجرات الريفية المتتالية، وتحكم في هذا النمو الحضري مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، واتخذ هذا النمو ثلاثة دوائر كبرى، دائرة المركز، الذي نمت حول النواة العمرانية الكولونالية، والدائرة الثانية، مثلتها الضواحي القريبة من المدينة، والدائرة الثالثة، مثلتها الأطراف البعيدة عن مركز المدينة (3-5 كلم)، فتوسعت المدينة عمرانيا من المركز إلى الضواحي وصولا إلى الأطراف.

واجه المخططون والفاعلون السياسيون النمو العمراني المتولد عن ظاهرة النمو الحضري السريع الذي عرفته مدينة سطيف، بحزمة من الإجراءات القانونية والأدوات العمرانية، إلى أن هذه الأدوات والتدابير فشلت في معظمها في التحكم في النمو الحضري والتوجيه، بسبب كثافته وسرعته من جهة، وبسبب ضعف هذه الأدوات العمرانية، التي كانت غالبا ما تأتي بعد النمو العمراني للمدينة خارج الأطر الرسمية، لذلك لا تزال المؤسسات الحضرية عاجزة عن مجابهة النمو الحضري، الذي عرف انخفاضا على مستوى مركز مدينة سطيف، ويعرف معدلات قياسية على مستوى الأطراف والضواحي (عبد الحكيم كبيش، 2010).

أدى النمر الحضري المتسارع إلى مضاعفة معدل التحضر بمدينة سطيف، الأمر الذي أدى إلى تزايد المشكلات الحضرية وتعقدتها، فتشير العديد من الدراسات والأبحاث إلى أن المدينة تعاني من أزمة حضرية، كباقي المدن الجزائرية (فؤاد غضبان، 2017)، حيث تعاني المدينة من تردي الطرقات والأرصفت، وأزمة الإسكان الحضري، والنمو العمراني غير الرسمي، والبطالة الحضرية، وتلوث البيئة الحضرية، وتدني مستوى الخدمات الحضرية، وتفاقم مشكلات النقل الحضري، وهي كلها مؤشرات تشي بأن المدينة تعيش أزمة حضرية متصاعدة (إسماعيل قيرة، 2004)، فيعاني المركز من تأثير الكثافة السكانية على مجالاته الحضرية، ما يعني إجرائيا الضغط على وظيفة المؤسسات الخدمات، وكذلك تنامي ظاهرة التلوث البيئي، وأزمة الإسكان الحضري، بينما تعاني الأطراف من مشكلات حضرية أخرى، كظاهرة التوسع العمراني العشوائي، وتنامي الأحياء غير المخططة، ومشكلة النقل الحضري، وضعف الاستفادة من الخدمات الحضرية.

قائمة المراجع:

1. Herve Marchal, Jean-Marc Stabe, la sociologie urbain, Que sais-je ! Presse Université de France, 2007, p7.
2. Marcel Roncayolo, la ville et ses territoire, Eetion Gallimard, 1990 , p40.
3. حربوش بوبكر، النمو الحضري بالجزائر ورهان التنمية الحضرية المستدامة . أي سياسة للمدينة؟، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 24، 2017، ص194.
4. محمد سويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، الجزائر: الديوان الوطني للطبوعات الجامعية، 1984، ص79.
5. Assia Samia-Boudjdja, Modernité et durabilité a travers l architecture et l urbanisation a Sétif (1930-1962).
6. https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00380579/file/Microsoft_Word_-_Modernite_et_durabilite_a_travers_l_architecture_et_l_urbanisme_a_Setif.pdf
7. Said Belguidoum, transition urbain et nouvelle urbanité : la ville algérienne en tous ses états,
8. [file:///C:/Users/pc/Downloads/Belguidoum-Transitionurbaineetnouvellesurbanitslavillealgrienedanstoussstats%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/pc/Downloads/Belguidoum-Transitionurbaineetnouvellesurbanitslavillealgrienedanstoussstats%20(1).pdf)
9. عبد الرحمن المالكي، مدرسة شيكاغو، ونشأة سوسولوجيا التحضر والهجرة، المغرب: إفريقيا الشرق، 2016، ص149.
10. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، مصر: دار المعفة الجامعية، 2001، ص207.
11. توصلنا إلى هذه النتيجة من خلال مجموعة من الخرائط التي تبين النمو العمراني الذي أخذته مدينة سطيف من المرحلة الاستعمارية الى يومنا هذا، فنحن نشتغل على مشروع بحثي بعنوان السياسات العمرانية وإنتاج المجالات الحضرية في مدينة سطيف prfu، لذلك هذا المقال هو جزء من هذا المشروع فقط، كما اعتمدنا على دراسات وأبحاث تناولت ظاهرة النمو العمراني في مدينة سطيف، كدراسة الباحث عبد الحكيم كبيش، بعنوان: التمدد الحضري والحراك التنقلي لمدينة سطيف، والباحث: سليم زاوية، أدوات النهيئة والتعمير المستدامة للفضاءات الخارجية، بالمجموعات الكبرى للسكن، والباحثة جميلة العلوي: واقع الأحياء المتخلفة لمدينة سطيف، والباحث بوزيد شرقي، مدينة سطيف: النمو الحضري وتحضر الأطراف، والباحث شرفي خالد، بدراسة بعنوان: Le fait urbain en Algérie, de l'urbanisme d'extension à l'urbanisme de maîtrise. L'urbanisme en discussion. Cas de Sétif -Algérie1962-2014

12. شايب عائشة، أدوات التعمير والتهيئة المستدامة للفضاءات الخارجية بالمجموعات الكبرى للسكن، حالة مدينة سطيف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2008/2007، ص 90.
13. بوزيد شرقي، مدينة سطيف: النمو الحضري وتحضر الأطراف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2002، ص 19.
14. انظر : عيد الحكيم كبيش، التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف، دكتوراه في تهيئة المجال ، غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2011/2010.
15. انظر: فؤاد غضبان، محفوظ جعجو، التوجيه المكاني في تقييم جودة الحياة الحضرية بمدينة سطيف(الجزائر)، مجلة العمارة والتخطيط، العدد 29، 2017. ص ص 63-87.
16. إسماعيل قيرة، علم الاجتماع الحضري ونظرياته، منشورات جامعة قسنطينة، 2004، ص 43.

المدينة كمجال
لدراسة
السوسيولوجية

طويل فتحة

الملخص:

تسعى هذه الدراسة للبحث عن مفهوم المدينة وأهميتها كمجال للدراسة السوسيولوجية، والوقوف على مختلف المداخل النظرية التي تنطوي على مبادئ منطقية للمعالجة السوسيولوجية للمدينة وتفسيرها، وكيفية بنائها وديناميكياتها، والبحث عن أبعادها و مراحلها التاريخية و توزيعاتها الجغرافية، وأهم الوظائف والعوامل المؤثرة في تشكيل المدن كالمدينة الجزائرية ونموها وتميزها كعامل الهجرة و النمو الديمغرافي والتصنيع... لتبين هذه الدراسة أن المدينة نتاج التفاعل بين الإنسان، و عن التفاعل بين الإنسان والاسان، و بين الإنسان و المكان، و لا يتم هذا التفاعل في فراغ بل تحكمه أطر فكرية و تكنولوجية تعبر عن صيرورة تاريخية للمجتمع المدينة.

Summary: This study seeks to search for the concept of the city and its importance as a field for sociological study, and to stand up on various theoretical approaches that involve logical principles for the sociological treatment of the city and its interpretation, how to build it and its dynamics, and to search for its dimensions, historical stages and geographical distributions, and the most important functions and factors affecting the formation of cities Like the Algerian cities, their growth and their distinction as the factor of migration, demographic growth and industrialization ... This study shows that the city is a result of human assembly, and from the real interaction between man and man, and between man and place, and this interaction does not take place in a vacuum but rather is governed by intellectual frameworks and Technology expresses the historical process of the city's community.

مقدمة

يبدو أن الاهتمام بالمدينة كظاهرة اجتماعية طبيعية قديمة قدم الحضارات، حيث شكلت عبر التاريخ مجالا يلتقي فيه الإنسان، وحقلا مميزا للدراسات السوسولوجية، والتي وإن اختلفت في تفسيراتها فهي تكمل بعضها البعض كمدخل نظرية ومقاربات سوسولوجية لدراسة المدينة، كنمط مميز عن كل أنماط الحياة الاجتماعية التي تتصهر فيه جميع النظم الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية، و مختلف المشاريع التنموية لترقية حياة الإنسان، و مستواه المعيشي في تجمعات سكنية ضخمة تحتوي ملايين البشر، و تستمد من الواقع هيكلها، و من التخطيط و التسيير و التنظيم العمرانيين في تحقيق ذاتها، و حل مشاكلها اليومية و مواجهة تحدياتها، التي تظهر في مختلف أنحاءها: كالبطالة و الانحراف و الفقر و أزمة السكن. إلى جانب البحث في تاريخ المدن و توزيعها الجغرافي والوقوف على دورها و وظائفها في ظل التغيرات التي يفرزها المجتمع، وإبراز أهم العوامل المساهمة في نمو المدن؛ كعامل الهجرة و النمو الديمغرافي و التصنيع، وغيرها من العوامل الأساسية التي تميز المدن كالمدين الجزائرية، وهذا أهم ما سنتناوله عناصر هذه الدراسة.

1- مفهوم المدينة و مجال البحث فيها:

1-1- مفهوم المدينة:

لقد تعددت و تنوعت آراء العلماء عبر الزمن في مفهوم المدينة، فنجد هناك التعريف العددي؛ الذي عدد المدينة بذلك التجمع السكاني الذي يضم 20.000 نسمة فأكثر يعتبر مدينة. والتعريف الإداري، الذي يعتبر المدينة كل مركز حضري يقوم بمهام الإدارة و الخدمات لعدد من القوى و التجمعات السكانية حوله ضمن مساحة معينة.

هذا و يعتمد التعريف الوظيفي أسلوب الحياة و نمط الإنتاج، و ما يضم من قوى العمل عن 20 من إجمالي القوى العاملة في المدينة، مثل: المدينة الصناعية أو المدينة التجارية... أما التعريف الاجتماعي فيشير إلى الحضرية كطريقة للعيش، و اعتبار الكثافة و الحجم يتكونان من أفراد مختلفين اجتماعيا و ثقافيا و عرقيا تجمع بينهم وحدة المصالح المشتركة، و تقوم المؤسسات بتنظيم التفاعل بين الجماعات المتباينة المكونة للبناء الاجتماعي. و أخيرا التعريف الإيكولوجي الذي يفسر العلاقة بين الأجزاء المختلفة للمدينة (إسحاق يعقوب القطب، 1990، 81).

- و للخروج بمفهوم موحد للمدينة لا بأس أن نصنف بعض المحاولات التي بذلت للوصول إلى تعريف موضوعي للمدينة منها:
- نعرف المدينة على أنها شكل من التجمعات البشرية البالغة الكثافة والتنظيم والتعقيد، كما أنها التحام بين مقومات روحية ومعنوية ومكونات مادية مجسدة للأولى، و لا يمكن الفصل بينهما (إبراهيم بن يوسف، 1992، 63).
- و يرى "لويس ويرث": أنها مكان أو مركز دائم للإقامة، يتميز بالكثافة و الحجم و تأثيرات الحياة الحضرية، و يسكنه أفراد متجانسين و يطبق عليهم قانون واحد (جان أو نيموس و آخرون ، 1977، 5).
- كما يعرفها "روبرت بارك"، على أنها مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن، و بهذا فهي تعتبر منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي المتميز (محمد عاطف غيث ، 1995، 182) و تأخذ مفهوم آخر لتشير لذلك النمط المعيشي الذي يتميز بوجود نشاط اقتصادي غير زراعي (صناعة، تجارة، خدمات...) و باستقرار العلاقات الثانوية بين أبنائها و سيادة الأنساق القيمية، غير التقليدية، و زيادة الانفتاح على العالم الخارجي، و تركز على مجالات الخدمة و الإدارة فضلا عن الاتصال و التفاعل المستمر مع الأنماط المعيشية الأخرى (محمود فهمي الكردي، 1982، 19).
- و نستطيع أن نقول أن المدينة هي بناء متكامل، تأخذ من كل تلك المفاهيم و ما يصدق عليها ينسحب على قسم من أقسامها الفرعية، في إطار تجمع إنساني يشغل لقطه جغرافية ذات كثافة عالية يعيش أفرادها وفق علاقات متبادلة من خلال قوانين تنظمها المؤسسات الإدارية، و تركز على أنشطة اقتصادية و تجارية...و أنماط اجتماعية عمرانية ثقافية و أخرى عمرانية اقتصادية تختلف عن الريف.

1-2- نشأة المدينة و خدماتها:

لقد ارتبط وجود المدينة كظاهرة اجتماعية بوجوده المجتمع الإنساني و اختلف نمطها باختلاف المراحل التاريخية و الاقتصادية التي قطعها الإنسانية، فكانت موضوع اهتمام الفلاسفة و المفكرين عبر العصور، إلى أن جاءت الظاهرة الحضرية الحديثة التي ارتبطت بالثورة الصناعية؛ حيث عمت الحياة الاجتماعية الحضرية كافة المجتمع، و شملت قطاعا واسعا من سكانها بلغت في بعض حدودها القصوى (محمد بومخلوف، 2003، 15)، بعدما قطعت المدن في نشأتها و تطورها أشواطا كبيرة لتصل إلى ما هي عليه،

أرقى مدن العالم و يمكن أن نتبع الخطوات التي مرت بها المدن و تطورت من خلال ما يلي:

1-2-1- مراحل تطور المدينة:

مرحلة النشأة: Eopolis : مرحلة ما قبل التمدن، فيها انتقلت حياة الإنسان الأولى من البحث عن الطعام إلى إنتاجه، حين بدأت حياة الإستقرار في مناطق الزراعة منذ حوالي سبعة آلاف عام. و لقد قامت بعض الصناعات اليدوية و الحرفية البسيطة، و تم اكتشاف المعادن، و مارس رجال الدين نشاطا أساسيا في حياة هذه المدن. لتظهر بهذا المراكز الحضرية في حضارات مصر و الصين و العراق... (حسن عبد الحميد رشوان، 1998، 11-13).

أ- مرحلة المدينة الصغرى. Popis: هي مرحلة الثورة التجارية و التنظيم الاجتماعي و الإداري و التشريعي، و فيها تنوعت المباني وفق التقسيم الاجتماعي بين مختلف الفئات، و تنوعت الخدمات و الوظائف العسكرية و الصناعية و الدينية و التجارية، و مختلف الاختصاصات بإنشاء المدارس و المؤسسات المتنوعة كالمستشفيات، و أماكن الترقية كالمساحات الخضراء... كما امتازت المدن الإسلامية (ف.ف كوستللو ، 1977، 98)، و قبلها الرومانية و اليونانية.

ب- مرحلة المدينة الكبرى Metropolis: هنا بدأت المدن في العصور الوسطى بالتخصص بأهم وظيفتين: التجارة و الصناعة لتصبح المدينة مركزا لمختلف النشاطات السياسية و الدينية، و بعض التخصصات و المهن بظهور الاختراعات و الاكتشافات التي ساعدت المدن لتصبح عواصم و مراكز لمختلف النشاطات... (حسن عبد الحميد رشوان، 1998، 21-22)

ج- مرحلة المدينة العظمى Megalopolis : و تتمثل في انبثاق المدن العظمى في القرن 19م، و تميزت بالتخصص الدقيق في الأنشطة و الخدمات و يبدو في هذه المدن التنظيم الآلي و أخذت الفردية مكانها مع انتشار النظم الديمقراطية في الإدارة و أجهزة الحكم.

مرحلة المدينة الطاغية tyernnopolis : و تمثل أعلى درجات السيطرة الاقتصادية للمدينة ففيها تعتبر مسائل الميزانية و الضرائب و النفقات من أهم الميكانزمات المسيطرة، كما تبدو المشكلات الإدارية الفيزيكية و السلوكية الناجمة عن كبر الحجم، و من ثم شهد هذا النموذج حركة واسعة النطاق من جانب سكانه لارتدادهم مرة أخرى إلى الريف أو إلى مناطق الضواحي و الأطراف. هروبا من ظروف العيش الغير المرغوب فيها.

هـ- مرحلة المدينة المنهارة Nekropolis : يمثل هذا النموذج من المجتمع الحضري نهاية المطاف في مراحل التطور التاريخي و مع أنه لم يتحقق بعد، إلا أنه واقع لا محالة في نظر "مفورد"، عندما يصل التفتك إلى ذروته على إثر حرب أو ثورة أو انقلاب فتأفل الحضرية و تحي الريفية ، و تظهر ما أسماه "مفورد" مدن الأشباح(أمال لبعل، 2004،7-2003).

وضمن هذا التطور التاريخي للمدن؛ نجد المدن الجزائرية هي الأخرى عرفت تطورا منذ القديم، لأنها تلبي احتياجات الإنسان البسيطة (الماء، السكن، الحماية)، إذ يرجع أغلب عمران المدن الجزائرية الموجودة حاليا إلى فترة ما قبل الاحتلال الفرنسي، حسب بقايا خلايا المدن، و قد استطاع المقيمون بها أن يتحرروا من الحياة الريفية العادية، و النشاط الزراعي ليتفرغوا لأنشطة موازية مختلفة و متخصصة، حرفية و تجارية، مكملة للنشاط الزراعي المتواجد بجوار هذه المستوطنات الحضرية، كما كانت هذه المراكز مصدر القرارات السياسية و العسكرية، والإدارية التي تهتم الجميع على الرغم من قلة عدد سكانها.

و لقد تطورت بعض هذه المدن و تواصلت كما اندثرت البعض منها، و انقضت عبر التاريخ المملوء بالحروب، و الاضطرابات تارة، و الاستقرار و الازدهار تارة أخرى، و نتيجة تعاقب الأجناس البشرية و حضارتها بدءا بالغزو الروماني، فالاجتياح الوندالي، ثم البيزنطي إلى الفتوحات الإسلامية و تسلسل الدويلات الإسلامية التي بسطت نفوذها على الجزائر مرورا بالحكم العثماني مع نهاية القرن الخامس عشر، أين ظهرت الحياة الحضرية في الجزائر بشكل بارز و أصبح للمدينة دورها الاجتماعي و الاقتصادي، خاصة على المناطق الساحلية و كانت عاصمة إدارية للبلاد، و قسمت باقي البلاد إلى أقاليم يديرها أطراف تابعين للداي (بشير التجاني، 2000، ص10-14).

أما في عهد الاستعمار الفرنسي عرفت الشبكة العمرانية في الجزائر، إلى جانب الوسط الريفي و الطبيعي توجهها لخدمة الاقتصاد الفرنسي، فنزعت أراضي المواطنين الجزائريين و عملت على تقفير الجماعات الريفية، و إثارة و تشجيع مختلف الهجرات من ناحية ثالثة، الشيء الذي أدى مشكلة في السكن، على الرغم مما وضعت الإدارة الفرنسية من مخططات عمرانية لمختلف المدن الجزائرية، إذ لم تستفد المدينة من برامج إسكان واسعة إلا ما بني من المصانع الصغيرة و الإدارات و العمارات (دليمي عبد الحميد، 47-48)، و بعض القرى و المدن الجديدة، التي تضم

قلاع و مراكز عسكرية وسعت فيما بعد لتصبح مدن عصرية على النمط الغربي، إلى جانب توسيع المدن الجزائرية التقليدية، التي تأوي الأهالي... وهذا على حساب الأراضي الزراعية الخصبة، و من أجل مصالح الجالية الفرنسية و عمالها (بشير التجاني، 2000، 16).

أما بعد خروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر، بقيت الكثير من المدن شاغرة بالمدن التي امتلأت بطريقة فوضوية و لصالح الأقلية، مما ساعد بقسط في تمييع الناحية الإيكولوجية للمدن (دليمي عبد الحميد ، 47)، التي احتلها حوالي 30 % من مجموع السكان إلى جانب النمط الجديد من التنظيم الاقتصادي الموجه استعملت فيه وسائل التخطيط المركزي، و ما أحدثته من تغييرات جذرية في خريطة الجزائر، حيث شيدت القرى الفلاحية التي كانت بمثابة نواة لمدن مصغرة في تطور، تحتوي على جميع المزايا الحضرية الأساسية التي غيرت من الطابع الفلاحي و عودت الفلاحين على حياة شبه حضرية، و قد تطورت هذه القرى لتصبح فيما بعد مراكز حضرية أو شبه حضرية، حيث أصبح العديد منها فيما بعد مراكز للبلديات أو للإدارات بعيدة كل البعد عن النشاط الزراعي، الذي أهمل في المشاريع التنموية التي ركزت على التصنيع الذي ساعد على نمو المراكز الحضرية دون نمو التجهيزات و المرافق الحضرية الضرورية، كما أدت إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية بشكل نظامي و أحيانا بشكل فوضوي (أمال لبعل، 2003، 10-11).

وسط اضمحلال الشفافية في التوزيع و المراقبة، بين تجمع سكاني في المدينة (التصنيع) و القرية (الزراعة)، هنا بدأت المشاكل الاجتماعية الحضرية تظهر و زاد عدد الأحياء القصديرية التي أصبحت تمثل أشد و أقوى حالات أزمة السكان و شوهدت الصورة الحضرية، و تلوثت البيئة، و انتشر البؤس و الفقر و البطالة... هكذا أصبحت المدينة الجزائرية ركاما من وحدات اقتصادية و اجتماعية التي تنعدم فيها عوامل التكامل و التكيف الاجتماعي (بوخريسة بوبكر ، 2003 ، 4).

1-2-2-مميزات المدينة:

- مركز المدينة: هي منطقة الخدمات الرئيسية التي تحتوي على الأنشطة و المتطلبات المعيشية التي تخدم المدينة.
- المنطقة السكنية: و هي الأحياء و المجاورات السكنية بأنواعها المختلفة.
- شبكة المواصلات: وهي الطرق بأنواعها و السكك الحديدية.

- الخدمات الاجتماعية العامة: و هي التي لا تتمركز في قلب المدينة كالمستشفيات و المدارس.
- المنطقة الصناعية: و هي التي تحتوي على المصانع و الورشات الكبيرة.
- المساحات الخضراء و المفتوحة: و تشمل المنتزهات و الملاعب لما لها من دور جمالي و إيكولوجي في المحيط (وحيد حلمي حسيب، 1991، 64).

1-2-3-وظائف المدينة:

تهض كل المدن لتؤدي وظائف مختلفة لإبراز وجودها و تطورها من أجل الغرض الذي أنشأت له، و الدور الذي تؤديه بالنسبة لمحيطها بأنشطة قاعدية، و تندرج ضمنها أنشطة إنتاجية حضرية تتصل بالنسيج الصناعي و غيره من الأنشطة المتنوعة الأخرى إلى جانب السكن و الشغل، تلبى المدينة حاجات أخرى متنوعة لسكانها، و ذلك بتوفير المرافق و الأنشطة المتولدة، كالتجارة و مختلف الخدمات، و هذه الوظائف تجعلها تعيش و تنمو (محمود عبد اللطيف عصفور والسعيد ابراهيم البدوي، 1983، 122-123).

و لقد اختلف العلماء في دراسة الوظيفة التي تؤديها المدينة كدراسة "أورنسو" 1921 و دراسة "شفارتز" 1953، و دراسة "جورج شابو" 1963 و "جيمس هاليرت... و معظمها تحاول أن تبين أهم هذه الوظائف و هي:

- أ- الوظيفة التجارية: تمثل الوظيفة التجارية الاهتمام الأول الذي تلعبه المدن و مع تقدم الزمن تتزايد الأهمية التجارية و نجد من أمثلتها مدن القاعدة التجارية "شيكاغو" مدن المستودع التجاري لندن، نيويورك، و مدن الموانئ التجارية.
- ب- الوظيفة الصناعية: و ظهرت خاصة بعد الثورة الصناعية، تكثر فيها المشاريع و هي أساس النمو الحضري الحديث.
- ج- الوظيفة الصحية و الترفيهية: الدين و الثقافة وظيفتان متلازمتان، فإن كان الدين هو الأصل فإن الثقافة وظيفتانية لا تفصل عنها، فهي ثقافة دينية حتى في مجال علوم الدنيا، فلا انفصال بها عن علوم الدين مثل مدينة مكة المكرمة، بيت المقدس...
- د- الوظيفة السياسية: كانت الإدارة ضرورة منذ نشأة المجتمع و استقراره و كان لا بد لها من أن تمارس من نقطة مركزية، فهي من الوظائف الأولية بدون شك و من أمثلتها جميع عواصم الدول.
- ه- الوظيفة الحربية: هي ليست إلا وظيفة لاحقة كوسيلة تؤمن

حياة المدينة، في وظيفتها الأساسية، و من الأمثلة عن هذه المدن، مدن القلاع التي أنشأها الرومان...مدينة العسكر (أمال لبلع، 2003، 8).

1-3-العوامل المؤثرة في النمو الحضري للمدن:

سنحاول في هذا العنصر أن نعرض على أهم العوامل التي تؤدي إلى نمو المدن، و تحول مكانها و هي ثلاث عوامل نبينها كالآتي:

أ-التصنيع في المدن: لقد حضي موضوع التصنيع باهتمام علماء كثيرين في الاقتصاد و علم الاجتماع، كدفعة قوية في مجالات التخطيط للتنمية الشاملة، لما له من أهمية بالغة في الاتجاهات التي تتخذها عملية التحضر و النمط المميز الذي يسير نحو النمو الحضري من الناحية الإيكولوجية بصورة خاصة، و حجم الصناعات و أنواعها و توزيعها و مواقعها في المدن (بودن عبد العزيز ، 2001 ، 122). وذلك على اعتبار أن التصنيع "يحقيق بيئة متكاملة للاقتصاد الوطني بواسطة استخدام الآلة بقصد تحقيق زيادة تراكمية في قدرة المجتمع على الإنتاج F.Perroux. Opcit. P2، ومن أهم استراتيجيات التصنيع التي طبقت في الدول النامية نجد:

-إستراتيجية الإحلال محل الواردات: و تعمل هذه الطريقة على تزويد السوق المحلية بالسلع و الصناعات التحويلية بدل السلع المستوردة، و تخلق بالتالي قوة عاملة ذات خبرة صناعية (محمود عبد العزيز عجيبة و محمد علي الليثي، 2001، 370).

-إستراتيجية التصنيع للتصدير: بعد فشل إستراتيجية الإحلال محل الواردات عملت هذه الدول على إنشاء صناعات معينة توفر لها فرصة تصدير كل أو جزء من إنتاجها.

-إستراتيجية إقامة الأقطاب الصناعية: تتطلب هذه الإستراتيجية التركيز على صناعة محدودة، و لكن بصورة ضخمة، و يجب أن تتمتع هذه الصناعة بقدرة تصنيعية عالية في المراحل التي أقامتها، أي أن تتدخل بكثافة في صناعة أخرى عديدة كمواد وسطية أو كتجهيزات (نور الدين زمام، 2002، 52-53).

ولقد تم تصنيف المدن الجزائرية من خلال سياسة التصنيع التي انتهجتها الجزائر و على أثرها حدد أنواع المدن كالآتي:

أ-المدن الكبرى: هذه المدن التي كان لها نصيب الأسد من الاستثمارات المخصصة للتصنيع في الجزائر، حيث أنشئ بجوارها مركبات صناعية، كالحزام الصناعي بضواحي مدينة الجزائر و المتخصص في صناعة وسائل النقل و المحركات، و المحور

الصناعي و هو أن أرزيو المتخصص في البتروكيميا و تميمع الغاز و مركب الحجار بعناية للصلب و الحديد، و توسيع النسيج الصناعي بقسنطينة، و مركب الصناعات البتروكيميائية و الغازية في شرق البلاد. و لقد ساعدت الهياكل الأساسية المتوفرة في هذه المدن الكبرى من موانئ و طاقة كهربائية و موارد مائية، و شبكة للطرق البرية و السكك الحديدية و تواجد الإطارات الكفأة و التجهيزات الحضرية المهمة.

كل ذلك ساعد على جلب المزيد من الاستثمارات الصناعية، خاصة في القطاع العمومي، و على الرغم من مناصب الشغل التي وفرتها المصانع المنجزة لعشرات الآلاف من الأيدي العاملة المهاجرة من الريف بحثا عن العمل، و هروبا من المصير الغامض و الشعارات الديماغوجية التي بثتها الثورة الزراعية، إلا أن نسبة البطالة زادت و انتشر الفقر، و الأحياء المتخلفة، و توسيع العمران على حساب الأراضي الزراعية إما لبناء مصانع أو مساكن لتغطية الطلب المتزايد على السكن و هذا بسبب النزوح الريفي و النمو الديمغرافي في هذه المدن .

ب-المدن المتوسطة: هي مدن أقل حجما من المدن الكبرى، كانت في الأصل مراكز حضرية الأقاليم ذات طابع زراعي، استفادت من الاستثمارات الصناعية، كمدينة باتنة، سطيف، بلعباس، عي تموشنت، قالمة، سعيدة، الجلفة و تبسة... و غيرها من المدن التي أنشئ على أراضيها الزراعية مناطق صناعية لم يحسب لها و لم يراع لطبيعة هذه المدن و خصوصيتها الجغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية أي حساب. مما أدى إلى سلبيات و مشاكل كالتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية. و نقص الإنتاج الزراعي، التلوث الصناعي، و زيادة الهجرة الريفية للامتيازات التي منحت لعمال المصانع على حساب التعاونيات الزراعية و الرعوية التي أهملت من طرف السلطات المحلية.

ج-المدن الصغرى: هي عبارة عن مستوطنات بشرية صغيرة الحجم السكاني. أدمج في الشبكة الحضرية نتيجة لما تمتعت به من مزايا حضرية و إدارية مميزة، و لها نوع من النفوذ المباشر على الأوساط المحلية الواقعة على الخصوص في أماكن مهمة انتقالية بين المدن المتوسطة و المستوطنات الريفية،

و غالبا ما يزيد عدد سكانها عن 5000 نسمة، و تقوم بمهام إدارية مهمة، حيث أصبح العديد منها مراكز بلديات و دوائر و أحيانا مراكز ولايات، زيادة على الوظائف الاقتصادية و الثقافية التي تقوم بها نتيجة استفادة البعض منها باستثمارات مهمة خلال المرحلة

(بشير التجاني، 2000-28-26)، التي مرت بها الجزائر في تجربتها التتموية.

ب- الهجرة الريفية:

ما زال الإنسان يسعى للبحث في البيئة التي تحيط به عن الفرص التي تمكنه من عيش كريم و حياة أفضل، و كثيرا ما تتجه تطلعاته إلى المدينة بحثا عن حياة أخرى. مهاجرا من الريف على شكل تحركات جغرافية فردية أو جماعية داخلية أو خارجية اختيارية أو قهرية، هنا تختلف الهجرة باختلاف الأمكنة و خصائصها المختلفة، و الغرض منها و على هذا الأساس تأخذ الهجرة هذه المفاهيم. لقد اتجهت الهجرة بصفة مكثفة بعد الثورة الصناعية نحو المدن الكبرى، لتوفر هذه الأخيرة على أغلب الأنشطة و الخدمات، فالهجرة ظاهرة تحدث لمجموعتين من القوى هي :

- ❖ القوى الطاردة في الريف و تتمثل في :
 - الأوضاع الاقتصادية و انخفاض مستوى المعيشة.
 - انخفاض أجر العامل في القطاع الزراعي أو انعدامه.
 - ضعف الخدمات العامة (كالصحة، التعليم، الرعاية الاجتماعية...)
- ❖ القوى الجاذبة في المدينة و تتمثل في :
 - ارتفاع نسبي في الأجور في المناطق الحضرية.
 - توفر فرص العمل و تنوعها لكثرة المشاريع الشهرية.
 - توفر الخدمات كفرص التعليم...

تنوع الأنشطة التجارية ووسائل الترفيه، و المؤسسات الإدارية و المصالح الحكومية، إن معظم المهاجرين يقومون بالأعمال الزراعية، و رعي المواشي و العاملين في البناء، إذ يمتازون بانخفاض مستواهم التعليمي و تنتشر بينهم الأمية و ترتفع نسبة المهاجرين من الذكور العزاب و المطلقين، لأنهم الأكثر قدرة على الحركة و المجازفة في الابتعاد عن المجتمع الريفي، و أحيانا تكون هجرة جماعية للأسر، و معظم المهاجرين من الذين لا يملكون الأراضي، و دخلهم لا يتناسب مع حجم الأسرة الريفية الكبيرة (فتيحة طويل، 2004، 53).

من المشاكل التي تحدث بسبب الهجرة ظاهرة الزيادة السكانية غير الطبيعية التي تحدث نموا حضريا، يؤدي إلى زيادة طبيعية بشرية إقليمية و إيكولوجية مما يجعل المدينة في زيادة مستمرة في الخدمات و المرافق لتلبية حاجيات السكان المتزايدة... (حسن عبد الحميد رشوان، 1998، 76)، و بهذا التضخم الحضري تزداد مشكلة السكن و اكتظاظها مما يضطر الكثير من المهاجرين للسكن في أماكن دون المستوى المطلوب، و معظمها آيل للسقوط و أحيانا

يتم بناؤها من القصدير أو الخشب (جلال عبد الله معوض: 1994، 136). و أحيانا كثيرا ما يتم بناؤها على أراضي زراعية...هذه الأماكن التي تكون مأوى للكثير من الجرائم و الانحرافات و فيها تضعف الروابط الأسرية، و ترتفع معدلات التشرد و الأمية و البطالة الظاهرة أو المقنعة، مما يضطرهم في كثير من الأحيان لممارسة الأعمال الهامشية بأجور متدنية، مما يحدث خلل في التنظيم الحضري (دليمي عبد الحميد، 95-96).

ج-النمو الديمغرافي:

تعد ظاهرة النمو الديمغرافي من أكثر المظاهر التي يعاني منها العالم، و العالم الثالث بخاصة في إفريقيا، وذلك لأن للنمو الديمغرافي مشاكل تلازم المجتمع الحضري، تنتج أساسا عن التفاوت الكبير بين الحاجة و تحقيقها، و بين الإمكانيات الملحة لاستقبال هذه الزيادة التي نتجت على إثر الثورة الصناعية و ما تبعها من تحسين للخدمات الصحية، و تزايد فرص العمل و التعليم...في الدول المتقدمة. أما في دول العالم الثالث كانت بسبب، النتائج السياسية و الاقتصادية التي تبنتها في مشاريعها التنموية. و حتى تتجاوز المفارقات العديدة التي تتشابك فيها التعريف غير المتكافئة بين البلدان يمكننا أن نحدد مفهوم النمو الديمغرافي كما يلي :

النمو الديمغرافي هو الزيادة، أو التكاثر أو اختلاف حجم السكان لمجتمع ما، في فترات متباعدة، و يكون هذا النمو نتيجة الزيادة الطبيعية الناتجة عن التنازل أو بالزيادة الاصطناعية عن طريق الهجرة، من مكان لآخر، و يرتبط النمو الديمغرافي بتضخم السكان و أزمة السكن، أي أن: الزيادة الطبيعية + الزيادة الاصطناعية = النمو الديمغرافي(السكاني). و ظاهرة النمو الديمغرافي أصبحت اليوم مرادفة للعديد من المشاكل التي زادت من اختلال التوازن، و حركة التعمير الفوضوية بتركز أعداد هائلة من السكان في منطقة معينة و ارتفاع معدلات الخصوبة، أدى إلى ظهور المساكن القصديرية و البناء الفوضوي، إلى جانب نقص الغذاء و المياه الصالحة للشرب و تراجع كبير في الثروات و انقراض العديد من الأحياء البرية و البحرية عدا خلق الكثير من المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية و في مقدمتها البطالة" ، و أزمة السكن و التوسع على حساب الأراضي الزراعية و النقص في الخدمات الأساسية..و بين الأسباب المؤدية لهذه المشاكل نذكر ما يلي :

❖ التقدم المستمر في مجال الطب الحديث، مما أدى إلى تحسن الظروف الصحية و المعيشية و انخفاض ملموس في الوفيات.

- ❖ الثورة الصناعية و التجارية التي وفرت وسائل المواصلات و توزيع الإنتاج.
- ❖ زيادة الإنتاج و الغذاء .
- ❖ الزيادة الطبيعية للسكان، حيث ازداد الفرق بين المواليد و الوفيات.
- ❖ الحركة السكانية في المناطق الحضرية من الريف و البادية
- ❖ العامل الديني الذي يحث على التناسل و يبغض تحديد التناسل (فتيحة طويل، 58، 2004)

2- المداخل النظرية السوسولوجية للدراسة المدن:

يعتبر المدخل النظري الأساس الذي يربط بين المنهجية، و ما تتطوي عليه من مبادئ منطقية للمعالجة العلمية، و بين اختيارات الباحث للطريقة التي تنظم عملية تناول الظاهرة في ضوء القواعد التي تقوم عليها هذه الطريقة (عبد الإله أبو عياش، إسحاق يعقوب قطب، 1979، ص73)، و من أجل فهم الظاهرة الحضرية، و كيفية بناء المدن و ديناميكياتها، توجد عدة مداخل نظرية لدراسة الواقع الحضري المعقد بكل أبعاده و جوانبه على الرغم من وجود مجالات كبيرة للاختلاف و التعارض فيما بين هذه المداخل و نستطيع أن تميز بين هذه المداخل من خلال ما يلي:

2-1- المدخل المكاني:

يقوم هذا المدخل على مرحلتين تتجلى الأولى: في تعريف عدد من المواقع المكانية على أنها حضرية. و ثانيها: تحديد العمليات الاجتماعية التي تنظم داخل هذه المواقع، و من ثم يهدف البحث هنا إلى التعرف على عناصر النشاط الاجتماعي في المناطق الحضرية و التفاعلات المكانية المتضمنة في هذه العمليات، كما ينصرف الاهتمام إلى موضوعات مثل: رحلة العمل اليومية و التتميط المكاني لمختلف الظواهر و النشاطات و أنساق العلاقات الاجتماعية الحلية و التنظيم السياسي على المستوى المحلي، و تندرج تحت هذه التعريفات المكانية للدراسات الحضرية مداخل تحليلات الموقع و أنساق المدن. و نظرية المكان و المداخل البيئية الأخرى إلى جانب تراث تحليل المنطقة الاجتماعية و مدخل الإيكولوجي .

1-2- المدخل الإيكولوجي:

يدرس العلاقة التبادلية في الأنساق و البيئة، و أثر هذه العوامل على الإنسان و النظم المختلفة الاقتصادية و السياسية، و كيفية التوزيع المكاني للسكان و النشاطات ضمن المساحات التنظيمية في المدينة .

و مدى تأثير حجم المدينة و كثافتها على العلاقات و التنظيم الاجتماعي الحضري و الحريات و القيود التي تفرضها البنية الحضرية على هذه العلاقات التي تسيطر على العمليات التكنولوجية و الصناعية ،التي تظهر في البناءات الحضرية دون غيرها

1-3- المدخل السوسولوجي:

يحدد هذا المدخل ما هو حضري، بأنه كل ما يرتبط بطرق الحياة أو أنماط السلوك التي تميز الحياة في المدن، أو التي يطلق عليها مصطلح "الحضرية"، و ينظر للحضرية من خلال الحجم و الكثافة، و عدم تجانس السكان، هذا من ناحية، و ينظر لها من ناحية ثانية على أنها تتميز بمجموعة من الخصائص الأساسية مثل: سيطرة و انتشار العلاقات الثانوية و السطحية و النفعية بين السكان، مع وجود بعض العلاقات الشخصية الأولية التي تقتصر على جماعات الأسرة الصغيرة، كما ينظر إلى أشكال التنظيم الاجتماعي الذي يتطور بالتوافق مع مثل هذه المواقف و العلاقات على أنها أشكال حضرية للتنظيم الاجتماعي، باختصار قد تركزت الدراسات التي تبنت هذه المداخل على الطريقة التي تعمل بها العلاقات الاجتماعية في المناطق الحضرية، و على المفارقات التي تكشف عنها هذه الطريقة إذا قورنت بأنماط أخرى من الحياة الاجتماعية التي تسود المناطق غير الحضرية.

1-4- المدخل التاريخي:

يبحث هذا المدخل عن المراحل التي مرت بها المدن، و مختلف الأحداث. التي كان لها تأثير على تطور المجتمعات و استقرارها بتحليل دقيق للوضع الحضري الراهن و في وجود المؤسسات المتنوعة و العلاقات التي تربطها مختلف النظم، و مدى الأهمية التي يشكلها التراث التاريخي في حياة سكان المدينة المعاصرة (فتيحة طويل، 42، 2004).

1-5- المدخل التنظيمي:

يرتكز هذا المدخل على تحليل العمليات الاجتماعية الحضرية ، التي من خلالها تنمو المدن أو تنكمش وفق نمط السلوك الصادر عن السكان الحضريين ، كما تركز على نظم اجتماعية معينة على مستوى المجتمع المحلي ، أو بعبارة أخرى ركزت على الجوانب النظامية للحياة الاجتماعية المشتركة بين أناس يعيشون في منطقة جغرافية معينة ، و تبدأ هذه التعريفات النظامية ، لما هو حضري بتمييز المدن عن غيرها من المناطق. ثم تنتظر بعد ذلك إلى النظم الاجتماعية الحضرية على أنها تتميز بمستوى

عالي من التفاعل. و بشمولها بشكل خاص على العلاقات الاجتماعية للمحاورات و التنظيمات الطوعية المحلية، و تنظر للنظم السياسية الحضرية على أنها نظم متميزة لحكومة محلية للمدينة أو كتتنظيمات خاصة بها كالأحزاب السياسية و جماعات المصلحة، كما أن التنظيمات التي تعنى بإدارة الخدمات الحكومية المحلية و غيرها من التنظيمات الحضرية الأخرى تندرج بالضرورة في مجال اهتمام الدراسات الحضرية ذات التوجيه النظامي (السيد عبد العاطي السيد، 2000، 105).

1-6- المدخل الاقتصادي:

يستمد توجيهه من خلال تركيزه على العامل الاقتصادي باعتباره المحدد الأساسي لبناء المجتمع و تطوره ، و تحويل المدن من الإقطاعيات إلى مراكز أكثر جذب، لأنها مراكز أكثر أجراً، كالمناجم و المصانع فظهرت المدن حولها و ارتفعت أجور المناطق الحضرية، و أصبحت المدينة مركزاً رئيسياً من مراكز الجذب في المدن، و قيام المشروعات الاقتصادية ذات العائد و الأرباح التي تشجع الأيدي العاملة على الهجرة و التوطن طلباً لحياة أفضل، هذا ما يؤكد "Taylor" في دراسته عن البيئة و القرية و المدينة .

1-7- المدخل السياسي (القوة):

يركز هذا المدخل أساساً على العامل السياسي في التحضر فيما يتعلق بدور الدولة، في إنشاء المدن و تخطيطها و تنظيمها و التعمد في تشكيل مراكز إدارية في إطار سياستها الإدارية، و التي يترتب عليها ظهور مراكز حضرية، باعتبار المدينة هي مركز السلطة و الحكم، و من ثم الإدارة و ما يرتبط بها من مصالح للسكان التي يتبعها تركيز في النشاطات، و هكذا يصبح التحضر حتمية سياسية في ضوء متغير القوة و القرارات التي ترتكز إلى القانون الذي يعمل على تأسيس التكوين الحضري للمدينة و تشكيل و تفسير البناء الاجتماعي و الإيكولوجي لها. بحيث يمكن لأي جماعة تملك القوة إحداث تغييرات جوهرية عن هذا البناء، و بإمكان الحكومات أن تعيد تشكيله حسب أهدافها الوطنية أو العنصرية، من خلال القرارات التي تصدرها و التي تؤثر على إيكولوجية المدينة و بنائها الاجتماعي في تحديد استغلال الأراضي .

1-8- المدخل السكاني:

تناول هذا المدخل الخصائص السكانية مثل: الزيادة و الكثافة و حركة السكان الداخلية و الخارجية، و معدل المواليد و الوفيات. و مختلف الخصائص العرفية و الثقافية التي تزود الباحث

بمعلومات قيمة تساعد على ربط حاجات الأعداد المتزايدة من السكان بالخصائص المشروعة المتصلة بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية، و استثمار هذه الموارد و الكفاءات البشرية و القوة العاملة.

1-9- المدخل الإيديولوجي:

لا شك أن نشأة المدن إنما يحتاج إلى إيديولوجية معينة تقتضي إلى تغيير جوهري في نظام الاقتصاد و المعيشة، و هي نظم حضرية مستعدة لهضم نظم تجارية و قانونية، و في هذه الفترة الأولى في حياة المدن، كانت الإيديولوجيات العنيفة تتغير على نحو بطيء بتأثر صعوبة الانتقال.. و المواصلات أو لعدم الاتصال و الاحتكاك و صعوبة الانتقال المباشر أو الفوري من إيديولوجية إلى إيديولوجية أخرى مغايرة، و مع تعقد التكنولوجيا و تطور الإيديولوجيا الحضرية صدرت المراكز الأولى للمدن (فتحة طويل، 2004، 43).

لقد حاولنا استعراض أهم المداخل التي تبحث عن أسباب ظهور المدن و نموها، هذه المداخل التي تناولت الظاهرة الحضرية من زاوية تختلف عن الأخرى، و إن كانت الظاهرة الحضرية تتكون نتيجة ربما لجميع تلك العوامل.

خاتمة

و في الأخير نستطيع القول أن المدينة ناتجة عن التجمع الإنساني، و عن التفاعل الحقيقي بين الإنسان و الإنسان، و بين الإنسان و المكان، و لا يتم هذا التفاعل في فراغ بل تحكمه أطر فكرية و تكنولوجية تعبر عن صيرورة تاريخية لذلك المجتمع و هذا المكان، بها وظائف تميزها عن باقي المناطق و تشكل من عدة عوامل أهمها النمو الديمغرافي، التصنيع، الهجرة، كما هو في مدن الجزائر التي صنفت من خلال عامل التصنيع إلى مدن كبرى و أخرى متوسطة و أخرى صغيرة، نتيجة لتوجهاتها التنموية و قراراتها السياسية السابقة التي ركزت على الصناعة الثقيلة كمنهج لتنمية مدن بلادها.

المراجع:

- 1- F.Perroux, l'économie du xx siècle, presse universitaire de France, Paris, 1969
- 2- إبراهيم بن يوسف: إشكالية العمران و المشروع الإسلامي، مطبعة ابو داود 1992.
- 3- إسحاق يعقوب القطب: خصائص المدينة و التحضر في الدول الإسلامية- المدينة العربية-مجلة متخصصة تصدرها منظومة المدن العربية، الكويت، العدد42، السنة9، مارس1990.
- 4- بشير التجاني: التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000.
- 5- بوخريسة بوبكر: المدينة الجزائرية و إيديولوجية التنمية: ملخصات الملتقى الوطني، أزمة المدينة الجزائرية، 2003.
- 6- جان أو نيموس و آخرون: الإنسان و المدينة في العالم المعاصر، ت.كمال حوري، مشروعات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، دمشق، 1977.
- 7- جلال عبد الله معوض: السياسة و التعمير الاجتماعي في الوطن العربي، 1994.
- 8- حسن عبد الحميد رشوان: المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية، 1998.
- 9- السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري بين النظرية و التطبيق، مشكلات و تطبيقات الحضرية، ج2. دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 2000.
- 10- شريف رحمانى: الجزائر غدا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- 11- عبد الإله أبو عياش، إسحاق يعقوب قطب: الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، وكالة المطبوعات الجامعية، جامعة الكويت، 1979.
- 12- عبد الحميد دليمي: الواقع و الظواهر الحضرية، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، (ب.ت).
- 13- ف.ف.كوستلو : علم الاجتماع الحضري، التمدن في الشرق الأوسط , ت.أبو بكر با لقادر، دار القلم، بيروت، 1977.
- 14- فتيحة طويل: السياسة الحضرية ومشكلاتها الاجتماعية في المناطق الصحراوية، دراسة ميدانية بمدينة بسكرة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع والتنمية، جامعة بسكرة، 2004/2005
- 15- لبلع أمال: آلية التسيير الحضري و التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص التنمية -حالة مدينة بسكرة- السنة الجامعية 2003-2004.
- 16- محمد بومخلوف: المشكلات الحضرية الراهنة و التحديات المستقبلية للمدن الجزائرية، ملخصات الملتقى الوطني "أزمة المدينة الجزائرية"، منشورات

- جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر (يومي: 08-09 ديسمبر 2003).
- 17- محمد عاطف غيث: علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.
- 18- محمود عبد العزيز عجيمة و محمد علي الليثي: التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- 19- محمود عبد اللطيف عصفور و السعيد ابراهيم البدوي: الدراسة الميدانية في جغرافيا العمران، دار تكنولوجيت للطباعة، القاهرة، 1983
- 20- محمود فهمي الكردي: المدينة المصرية: مشكلاتها و ظواهرها -الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1982.
- 21- نور الدين زمام: السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية في المجتمع الجزائري، 1962-1988 ، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2002.
- 22- وحيد حلمي حسيب: تخطيط المدن الجديدة ،ج1، دار و مكتبة المهندسين، القاهرة ، 1991

الفقر الحضري
والاستبعاد
الاجتماعي في
المدينة

تمرسيت فتيحة

الملخص:

يعتبر الفقر الحضري من أخطر الظواهر التي تعاني منها المدن عامة، وهو ما اصطلح عليه بفقراء المدن، حيث تعاني هذه الفئة المستبعدة اجتماعيا من العديد من المشكلات التي تحول من الحصول على أبسط متطلبات الحياة الكريمة، مما يشكل خطرا على نمط الحياة الحضرية واستقرارها بسبب ما ينجم عنه من مظاهر وأثار كالسرقة والتسول وعدم استقرار النظام الاجتماعي والأمني، وذلك باعتبار أن الفقير يولد في محيط اجتماعي ومجالي غير متواصل مع المجالات الحضرية والفئات الاجتماعية الاخرى في المدينة، مما يؤدي الى ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي، هذه المشكلة التي تعايشها غالبية دول العالم والتي تؤدي الى حدوث فجوة وقطيعة ما بين افراد المدينة الواحدة..

Summary: The table of urban poverty that faces a problem in urban areas and their stability due to a problem in the problem of poverty in the United States of America, which results in manifestations and effects such as theft, facilitation and instability of the social and security system, in the special educational circle that is born in a social and sphere, which leads To the phenomenon of social exclusion, these other social problems that coexist, and the role of the world into a gap and rupture between members of the same city.

مقدمة

تعتبر ظاهرة الفقر الحضري من الظواهر التي ظهرت حديثاً وخاصة في دول العالم الثالث والدول النامية، حيث يعتبر الفقر في المدينة من أهم المحددات الأساسية لشكل المدينة واقتصادها ودرجة نموها وتطورها.

والفقر الحضري هو مشكلة حضرية استأثرت اهتمام الباحثين والدارسين من مختلف تخصصات العلوم الاجتماعي، ومع تطور الحياة الحضرية بشكل سريع في دول العالم، بدأت الكثير من المدن تعاني من ظاهرة الفقر خاصة مدن البلدان النامية. فقد بدأ الفقر الحضري يظهر بعد الثورة الصناعية في أوروبا، الأمر الذي استدعى الكثير من المفكرين والعلماء للإشارة إليه وتحديد إشكالاته التي لم تعد تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط كقلة الدخل وقلة فرص العمل بل تعداه إلى الجانب الاجتماعي والسياسي والثقافي والحضري، الأمر الذي انعكس سلباً على سياسات الاحتواء الاجتماعي وواقع السياسات التنموية التي تعنى بأمر المدينة وتطورها العمراني كون المشرفين عليها لا يأخذوا بعين الاعتبار الحاجات الأساسية والخطط العمرانية لاحتواء فقراء الحضر، وهذا ما يؤدي إلى ظهور ما نطلق عليه بالهامشية الحضرية.

حيث اتسعت ظاهرة الفقر الحضري ليصل إلى درجة الحرمان الاجتماعي مثل التعليم والصحة والتميز العنصري والمشاركة السياسية وسوء توزيع الموارد، كما أن التوسع العشوائي للأحياء داخل المدينة أو ما يطلق عليه بالأحياء غير المخططة أو الفوضوية والتي تقتقد أدنى ضروريات الحياة الحضرية أثر سلباً على البنية الأساسية والخدمات المتاحة في المدينة، واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء والذي ساهم بدوره في تفشي ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي أهم مؤشرات الفقر الحضري التي تجسد لنا طبيعة الاستبعاد الاجتماعي داخل المدن؟

1 . مفهوم الفقر الحضري:

لم يظهر موضوع الفقر الحضري وفقراء المدن إلا في الفترة القريبة حيث بدأ الحديث والأخذ بمسألة الفقر الحضري كظاهرة من الظواهر الحضرية التي اقترنت بعدة عوامل لعل أهمها التزايد السكاني الهائل في المدن إضافة إلى الأزمات الاقتصادية والتي أثرت سلباً على واقع السياسات التنموية التي تعنى بشؤون المدينة وتطورها العمراني كون المشرفين عليها لا يأخذون بعين الاعتبار الحاجات الأساسية والخطط العمرانية المسطرة للمدن، حيث يوجد

تجاهل كامل لأوضاع فقراء الحضر حيث يرون بأن الخطط التنموية لا تعنيهم وبذلك تثبت فشلها.

و قد اتجهت الأنظار من طرف الباحثين إلى موضوع مكافحة الفقر ومحاولة التخفيف من بؤس الفقراء والتأكيد على أن النمو الاقتصادي والاجتماعي ليس مؤشرا لقياس التغيير في الرفاه الاجتماعي، كون الفقراء يعانون من قلة فرص العمل والحرمان من المسكن اللائق، مما يساهم في انتشار الهامشية الحضرية ومنها نحو الاستبعاد الاجتماعي.

ويعرف الفقر " بأنه حالة من الحرمان من المزايا أو الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، والبعض الآخر يميل إلى الفقر ظاهرة وحالة بنائية مجمعة لحصاد تفاعل أنماط توزيع الثروة والسلطة، وأن الفقراء هم من حرموا بنائيا وتاريخيا من فرص عادلة في التملك، ومن فرص المشاركة في صناعة واتخاذ القرارات ذات الصلة بإحداث تغييرات أساسية في مجمل السياسات على مستوى المجتمع الحضري". (الأمم المتحدة، 2003، ص 4)

و يعتبر الفقر ظاهرة من الظواهر الاجتماعية المعقدة التي تتسبب بعدد من العوامل وتتفاعل معها وهي ظاهرة منتشرة في أنحاء المجتمع أو الدولة ولا يقتصر على جزء جغرافي منه فهي في الحضر كما هي في الريف. (عبد الرزاق الفارس، 2001، ص 71) والفقر الحضري ظاهرة تعبر عن مدى التمايز الاجتماعي المتواجد في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية المتقدمة منها أو النامية مهما بلغ معدل النمو الاقتصادي بها، أو مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

وللفقر عوامل تاريخية ومعاصرة اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية أيضا، تتفاعل معه وتعيد إنتاجه، وهو لا يرتبط فقط بمستوى الدخل أو نقص فرص التعليم أو فقد الصحة بقدر ما يرتبط بعدم المساواة وبالحوجز الاجتماعية السائدة، والفقراء هم فاقدو القدرة والتأثير في العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحددة لشروط وجودهم الاجتماعي.

وكما جاء في معجم علم الاجتماع أن كلمة " فقر " تعني مستوى معيشة منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعه أفراد، وينظر إلى المصطلح نظرة نسبية نظرا لارتباطه بمستوى المعيشة الملائم في المجتمع وبتوزيع الثروة ونسق المكانة والتوقعات الاجتماعية. (محمد عاطف غيث، 1990، ص 341-342)

ويبدو الفقر كظاهرة معقدة متعددة الأبعاد تختلف في مضمونها وفق الثقافات والبلدان، فهناك أنواع مختلفة من الفقر، فالفقر هو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكاني والحرمان في تملك السلع الضرورية وفقدان الادخار أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات، ولم يعد الفقر يقتصر على الجانب المادي فقط فقد تعداه إلى مجال المشاركة الاجتماعية والسياسية وفقر الاستقلالية وفقر الحماية وفقر ضمان الحياة...، وتشخص لأشكال الفقر حالة تقدر بمدى الديمومة والفردية أو الجماعية. (الأمم المتحدة، 2001، ص 67)

إلا أن تفاقم الفقر وامتداده المكاني والزمني وانعدام المساواة في توزيع المداخل والخدمات الحضرية والاجتماعية كالسكن والتعليم والصحة قد هيمن على المدن عامة والمدن الكبرى، خاصة التي خلقت أحياء فقيرة متدنية عمرانيا وغير منظمة والتي تتصف بعشوائية التشييد وتدني الشروط البيئية وارتفاع الكثافة السكانية وتدني مستوى توفير الخدمات الحضرية من مياه صالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي والتزود بالكهرباء والغاز والهاتف وانتشار مختلف أشكال الفقر والحرمان الاجتماعي.

وبناء على ما تم ذكره فإن الفقر ليس مجرد نقص الدخل بل هو قصور في القدرة الإنسانية، حيث يتمثل في أنواع مختلفة من الحرمان يعاني منها الفقراء مثل الحرمان من أن يحيا حياة طويلة وصحية والحرمان من المعرفة والاندماج الاجتماعي، فقد عرف " تونسنند " الفقر بقوله " يمكن أن يطلق على الأفراد والعائلات والمجموعات من السكان أنها فقيرة عندما تعاني من نقص في الموارد للحصول على أنواع من التغذية والمشاركة في الأنشطة والحصول على الظروف الملائمة في الحياة، والاحتياجات الأساسية اللازمة لاستهلاك الأفراد والمجتمعات التي تربطهم بمعيشتهم. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997، ص 5)

ومن المستحيل رسم صورة تصف الفقراء نظرا لإختلاف الملامح والمتغيرات في وجه الفقر في مختلف المجتمعات وتباين تضاريس الفقر في المجتمع الواحد.

وتتفق أغلب الدراسات التي أجريت على المجتمعات الصناعية والنامية على أن المستضعفين في مجالات اجتماعية محددة يكونون على العموم أكثر عرضة للوقوع في مصيدة الفقر، ويندرج في هذه الفئات المتعطلون عن العمل أو من لا يتمتعون بالأمن الوظيفي في

عملهم، والمسنون، والمرضى، والعجزة، والأطفال، والنساء، وأعضاء الأسر الكبيرة أو التي يعيها احد الوالدين، وأفراد الأقليات الإثنية في المجتمع. وقد تكون آثار الفقر متقاربة على هذه الفئات في أكثر المجتمعات في العالم. (أنتوني غدنز، 2005، ص 382-383)

وعموما فلم يعد الفقر ذلك المفهوم التقليدي الذي يتبادر للذهن بمعنى الحرمان والافتقار لما هو ضروري للرفاه المادي ولكنه التعريف الجديد الذي أدخلته الأمم المتحدة في تقريرها حول التنمية البشرية تحت مسمى "الفقر البشري" ويعني الحرمان من الفرص والخيارات التي تعتبر أساسية للتنمية البشرية وتطوير المجتمعات واتجاهها نحو الديمقراطية وبعدها عن أشكال الحكم القمعية والتسلطية ومن أهم مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي.

2 - مفهوم الاستبعاد الاجتماعي:

إن موضوع الاستبعاد الاجتماعي موضوع حيوي وكاشف لطبيعة البنية الاجتماعية في أي مجتمع، فالاستبعاد الاجتماعي هو حصيلة بنية اجتماعية معينة لها خصوصياتها حيث يعتبر الاستبعاد مؤشرا على أداء هذه البنية لوظائفها.

ويعتبر غيدنز رائد دراسة الاستبعاد حيث لفت الانتباه مبكرا إلى قضية الاستبعاد الاجتماعي حيث نبهنا إلى وجود شكليين للاستبعاد في المجتمعات المعاصرة بلغا درجة فائقة من الوضوح والتبلور، الأول هو استبعاد أولئك المعزولين عن التيار الرئيسي للفرص التي يتيحها المجتمع، أما الشكل الثاني فهو الاستبعاد الإرادي أو ما سماه غيدنز " ثورة جماعات الصفوة " حيث تتسحب الجماعات الثرية من النظم العامة، وأحيانا من القسط الأكبر من ممارسات الحياة اليومية و يختار أعضاؤها أن يعيشوا بمعزل عن بقية المجتمع، وتتسحب من نظم التعليم العام والصحة العامة...الخاصة بالمجتمع الكبير. (أنتوني غيدنز وآخرون، 2001، ص2)

لذلك فإن الاستبعاد الاجتماعي بوصفه حرمانا مستمرا وليس شأنا عارضا، وبوصفه أزمة متعددة الأبعاد تتطوي على حرمان من المشاركة في مجالات العمل والإنتاج، ومن المشاركة السياسية ومن مختلف عمليات التفاعل الاجتماعي.

الذي شهدته العقود الأخيرة ونشهده الآن في خضم هذا العالم النامي هو مزيدا من الحرية الفردية يقابلها تجسيدا واضحا لمفهوم الاستبعاد الاجتماعي، ومن هنا الإشكالية فيما يتعلق بالدول النامية فلا يمكن بحال من الأحوال العمل على تلافي مضامين

الاستبعاد الاجتماعي إذا كان في ذلك تهديدا للأنظمة القائمة لأن في ذلك زوالها واستبعادها على السلطة، فمن صالحها الإبقاء على مؤشرات هذا النوع من الفقر لأنه يرتبط بقيامها واستمرارها.

3 - مفهوم الأحياء المتخلفة:

لقد اتسمت غالبية الدول النامية بتحقيقها العديد من الانجازات التنموية خلال السنوات الأخيرة إلا أن عددا كبيرا منها يواجه اليوم تحديات ضخمة أبرزها تسارع ظاهرتي التحضر والنمو السكاني وخضوعها لتوترات الهجرة وبالتالي التوزيع غير العادل للسكان والموارد على مدنها وعدم تماشي العرض من الوحدات السكنية مع هذا النمو المتزايد وبالتالي ظهور ما يعرف بالأحياء المتخلفة.

و نظرا لما تتضمنه المنطقة الحضرية المتخلفة من سمات مختلفة فقد برزت عدة مصطلحات لمفهوم المنطقة المتخلفة، منها المنطقة الموبوءة أو المنطقة المتدهورة أو المنطقة القصدية أو مناطق الأكواخ أو منطقة الخرائب أو المنطقة الفقيرة... الخ، وقد كانت بداية ظهور المناطق المتخلفة الحضرية بشكل واضح في الدول الصناعية، وهذا انعكاسا لنتائج الثورة الصناعية وحركة النمو غير المخطط للمدن. (أحمد بوذراع، 1997، ص 13) ورغم كل المحاولات للقضاء على هذه الظاهرة الحضرية إلا أن معظم الدول مازالت تعاني من وجود تلك المناطق، ويرجع ذلك لانخفاض المستويات الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها فقراء الحضر مما أدى إلى استئصال هذه الظاهرة في مدننا.

ومن البديهي أن الافتقار المتواصل لأي من شروط الحياة الحضرية والبيئية الجيدة يؤدي بالضرورة إلى أشكال من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي يدفع الفقراء من الحضر والقاطنين في المناطق العشوائية المتخلفة إلى تجاوز القانون، " ففي مجال الإسكان تضاعفت حالات الاحتلال للمساكن والأراضي والتعديلات المتواصلة على الملكيات العامة والخاصة، والامتناع عن تسديد أي من الأجور أو مستحقات الدولة وإهمال البيئة وحتى الإغفال عن تحسين أي من عناصر المسكن وخدمات البنية التحتية في حالة وجودها، هذا بالإضافة إلى المساهمة في رفع مستويات التلوث وخاصة تلوث المياه والتربة الناجم عن انعدام ربط جزء كبير من المناطق المتدنية عمرانيا والفقيرة إلى الشبكات الرئيسية فضلا عن تراكم الفضلات الصلبة في الأزقة والأحياء". (الأمم المتحدة، 2001، ص 70) ولقد واكبت نشأة أشكال الحيازات غير القانونية للمسكن والأرض في مناطق الاستيطان العشوائي أساليب غير

رسمية نجحت في توفير المأوى لقطاع كبير من منخفضي الدخل وفقراء الحضر كل وفق قدراته وموارده على أسس تلقائية تختصر فيها الإجراءات القانونية والرسمية وحتى الزمنية، في حين عجز القطاع العام عن مواجهة المعادلة الصعبة للنمو السكاني وتدني مستوى الدخل، وبالتالي فشله في توفير وضمان المسكن اللائق وخاصة لدى الفئات محدودة الدخل.

وعلى العموم تتميز هذه الأحياء في مجتمع المدينة ببعض الخصائص المشتركة، فهي أحياء تقع عادة على أطراف المدينة وهي عبارة عن صورة للهامشية الايكولوجية والاجتماعية، تعاني من الملكية القانونية لمعظم سكانها الذين يضعون أيديهم على مساحات بعينها سواء تابعة للدولة أو للخواص دون أن يتمكنوا من بنائها نظرا لسوء أوضاعهم المادية، أو لوقوف أجهزة الدولة ضدهم لعدم تمكنهم من البناء، وفي ظل هذه الظروف غير الآمنة يصبح الفقر والهامشية الحضرية من الملامح المميزة للحياة الحضرية، وفي نفس الوقت تجسد الأحياء المتخلفة هذه الملامح المرتبطة بالإحباط والحرمان وأبسط مقومات الحياة الإنسانية. (إبراهيم تهايمي وآخرون، 2004، ص 111)

وتبقى المبادرات المحلية والوطنية وحتى الدولية الرامية للارتقاء بهذه الأحياء المتخلفة وخاصة تحسين أوضاع السكن وتوفير الشروط البيئية والصحية اللائمة غير كافية لمواجهة النمو السريع للمدن.

4 - واقع الفقر في الأحياء المتخلفة:

ليس من الصعب علينا الكشف عن تأثير الفقر على الظروف السكنية في معظم مدن العالم الثالث ومعرفة طبيعة العلاقة السببية التي تجمع ما بين انعدام ضمان حيازة مسكن ملائم من جهة والفقر وتفاقم إشكاليات الاندماج الاجتماعي والتدني البيئي من جهة أخرى وتعتبر هذه العلاقة السببية اضطرارية فكلما ازدادت حدة الفقر كلما تركز الافتقار لحيازة المسكن أو امتلاك الأرض، كما يتزامن هذا الحرمان الخضوع لأشكال مختلفة من الاضطهاد الممارس من إخلاءات جماعية قسرية إلى تهجير قد يصل مداه إلى درجة ممارسة العنف والقمع ضد الأفراد.

وإذا كان بعض الباحثين قد فسروا نمو الأحياء المتخلفة في ضوء مفاهيم كالهامشية الحضرية وازدواجية البناء الاقتصادي، فإننا نجد محاولات نظرية حاولت فهم ثقافة الأحياء المتخلفة الفقيرة في الدول النامية لعل أهمها مفهوم "ثقافة الفقر" كما صاغها "أوسكار لويس" وتتألف هذه الثقافة من مجموعة من العناصر

الشائعة في الأحياء المتخلفة أهمها: ارتفاع معدلات الوفيات، وانخفاض متوسط الأعمار وانتشار الأمية، والمشاركة الاجتماعية والسياسية الضعيفة، والحرمان من الخدمات الحضرية، وقلة الانتفاع بالتسهيلات والمرافق التي تقدمها المدينة، وعدم وجود مدخرات وكثرة الاقتراض والافتقار إلى الخصوصية داخل المسكن، وكثرة اللجوء إلى العنف والهجر داخل الأسرة الفقيرة، والشعور بالاستسلام أو القدرية ... (السيد الحسيني، 1991، ص15) ولقد أكد لويس أوسكار على وجود هذه الثقافة الفرعية للفقير، حيث وصف الفقراء بأنهم هم المسؤولون عن فقرهم والمؤيدون له، لكن هذا الحكم القاسي على الفقراء والذي يجعلهم منحطون فكريا وبرغبتهم في ارتداء ثوب معين من الثقافة الخاصة ولا يرغبون أولا يفكرون في مجرد تغييره أو الخروج منه يجعلنا نجزم ولو بشكل نسبي بان هذا الوضع البنائي للفقراء داخل النسق الاجتماعي ليس مسؤوليتهم وحدهم وإنما هو نتاج لسلوكيات واتجاهات غير الفقراء الذين كثيرا ما يرغبون، بل ويسعون على إبقاء الوضع الاجتماعي والثقافي للفئات المجتمعية على ما هو عليه لأجل صالحهم. (محمد عباس إبراهيم، 2003، ص ص، 193-194)

والملاحظ أن طبيعة الفقر الحضري في إطار الثقافة الفرعية إنما يرتبط في المناطق العشوائية والمتخلفة ببعض الظروف والعوامل المتداخلة ومن بينها البيئة الحضرية فضلا عن القيم وطبيعتها غير الموحدة والتي هي عبارة عن امتزاج مجموعة من القيم الوافدة والتقليدية للبيئة الحضرية، الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بدراسة المناطق المتخلفة والعمل على تطويرها في ضوء تغييرها من الداخل لكي تصبح مناطق منتجة اقتصاديا و متماسكة اجتماعيا من خلال غرس قيم المشاركة وحب الأداء والعمل الرامي إلى المساهمة في النهوض بالتنمية داخل القطاعات الحضرية.

في الثقافة الأمريكية فان المناطق المتخلفة تعني تحديد مناطق إقامة الفقراء، وتبدو هنا صعوبة الإشارة إلى الفقر إذ يظهر بعض الأفراد في مظهر لائق، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يصعب إقناع المواطنين بسيادة الفقر، فالأمريكي المتوسط الثراء يتحول بسيارته المكيفة في المناطق المتخلفة ولكن عينه لا تقع على متسول أو رجل رث الثياب، فالحراك قد أعمى بصيرته وقيده اتصالاته. (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2005، ص 173)

وهكذا فالفقر وحده لا يصنع المناطق المتخلفة بل يضاف إليها القذارة والمرض والجريمة، وتفاقم الأمراض الاجتماعية والنفسية وسوء التغذية ويأس الأفراد وعجزهم والافتقار إلى الطموح والآمال.

5. فقراء الحضر والاستبعاد الاجتماعي:

إن الاهتمام بدراسة الاستبعاد الاجتماعي إنما يصدر عن توجه إنساني متقدم يعلي من قيمة الفرد ويحميه من الوقوع ضحية تطورات المجتمع الذي يعيش فيه، حيث أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية الحالية قد اجتازت في تطورها مراحل متباينة وغيرت من خططها وبرامجها وحتى أهدافها لكي تواكب التطورات العالمية، فسعت أولاً إلى تراكم الثروة وحددته هدفاً وغاية للمجتمعات ورأت فيه سعادة الفرد والمجتمع، ثم أدركت أن المال وحده دون علم يعليه وقيم توجهه سوف تكون نتائج غير كافية، ومن هنا اتجهت إلى تنمية البشر برفع مستواهم المعرفي والصحي والأخلاقي ... الخ، باعتبار ذلك أساس كل نهضة وشرط كل سعادة، ولكن غياب العدالة وتفاقم اللامساواة في الانتفاع أدى بها إلى الإخفاق في تحقيق مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص في مجالات معينة سياسية واقتصادية واجتماعية عامة.

ويعاني فقراء الحضر الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويصبح الوصم والتمييز الناتجان عن ذلك سمة من سمات الحياة اليومية لكثير من سكان الأحياء الفقيرة، ويدرك الأطفال بصفة خاصة حالة تردي محيطهم، وينظرون إليه على أنه انعكاس لقيمهم الشخصية (الأمم المتحدة، 2012، ص 16) وتجدر الإشارة إلى أن محلي ظاهرة الفقر الحضري في مدن الدول النامية ركزوا على دور فقراء الحضر والمهمشين في إحداث ثورات على الصعيد السياسي لدولهم، حيث يرون أن فقراء الحضر بإمكانهم إسقاط الأنظمة السياسية والاقتصادية التي كانت سبباً مباشراً في فقرهم وبؤسهم وبذلك تصبح المدينة البيئة الملائمة لتنظيم المواجهة مع الأنظمة القائمة، حيث أن الأنظمة السياسية في الدول النامية تتجنب عدم إثارة سكان الأحياء المتخلفة أو الفقيرة حتى لا تتمرد هذه الشرائح الهامشية، وهذا لضمان استقرار الأوضاع، غير أن البعض يعتبر سكان هذه الأحياء ضحايا (مستبعدين) لقوى أكبر وجماعات لها تأثيرها السياسي وبالتالي هؤلاء الفقراء يشكلون موضوع استغلال وتوظيف من طرف قوى متصارعة ومتناحرة سياسياً، حيث أن العديد من فقراء الحضر يعيش فترة طويلة كجزء من طبقة دنيا حضرية ولا يتم اندماجهم اقتصادياً وسياسياً، وهذا الببط في عملية الاندماج يخلق انقسامات اجتماعية داخل النسيج الحضري لمدن الدول النامية مما قد يكون سبباً في ضعف الروابط بين النظام السياسي من جهة وفقراء الحضر من جهة أخرى. (إبراهيم توهامي وآخرون، 2004، ص 58) ويتصاعد حدة

الإحباطات الاجتماعية المعبر عنها بالإقصاء أو الاستبعاد لشريحة كبيرة من مجتمع المدينة والتي تقطن عادة في العشوائيات يقابلها عجز السلطات العامة في تلبية الاحتياجات الاقتصادية للأفراد وبخاصة فقراء الحضر وغياب تكافؤ الفرص في جميع المجالات ومن ثم فإن مبدأي العدل والمساواة مازالا بعيدين كل البعد عن الواقع وعن الناس.

وفي هذا الإطار يرى مايكل هيدسون " إن أكبر عقبة في طريق الشرعية هو عدم توافر المساواة بدرجة كافية، والمساواة ليست كما تفسرها النظم السياسية والاقتصادية المختلفة، فالناس في العصر الحديث ترى في الإحساس بالمساواة شرطا أساسيا لتقبلها الاختياري لوضع ما وتعني العدالة وأيضا القوانين المنسجمة مع المنطق والمعقولية في السلوكيات وعدم التحيز لمذهب أو عقيدة أو فئة " . (DUMOND PERRET, 1995, P. 115) فالجماعات الهامشية تعاني من الشعور بالغبية عن الثقافة المحيطة بها والجماعات الأخرى التي حولها، مما يولد لدى الأفراد العديد من أنواع الجروح الذي يأخذ منحى التطرف، والذي يعبر عنه من خلال مجموعة من المعتقدات والأفكار التي تجاوزت السلوكيات الحضرية، والذي من شأنه خلق الظواهر المتعلقة بالتصادم والثقافي.

خاتمة:

خلاصة القول أن الاستبعاد الاجتماعي تشكل كظاهرة اجتماعية انبثقت على عدم اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية داخل المدن، وتزداد هذه الظاهرة وضوحا كلما ادركنا ارتباطها بظاهرة الفقر الحضري، أي البؤس والحرمان اللذان تعانيهما الفئات الفقيرة، وتعبر عن وضع متدني ضمن نظام للتدرج الاجتماعي يتولد عنه تهميش فئة اجتماعية وعزلها كلياً أو جزئياً.

ومن هذا المنطلق فإن الاستبعاد الاجتماعي يعني عدم القدرة على اقتحام مناطق معينة داخل المجتمع وتحديد الفرص وكذا سقف المستقبل لكل فئة من فئات المجتمع، فالأدوار محددة مسبقاً ولا يمكن تجاوزها وبالتالي لا يمكن إحداث تطور اجتماعي أو سياسي فعلي لأي دولة دونما إحداث تغييرات جذرية على الصعيدين السياسي والاقتصادي ومن ثم الاجتماعي، وذلك من خلال توسيع الخيارات المتاحة لدى الأفراد والغاء الاستبعاد الاجتماعي وفتح مجالات في المستقبل لجميع الفئات بحيث يمكن لأي فرد من أفراد المجتمع مهما كانت مكانته الاجتماعية أو وضعيته الاقتصادية أن

يتدرج في السلم الاجتماعي إلى غاية وصوله الى مختلف المكانات
الاجتماعية .

قائمة المراجع:

- (1)- الأمم المتحدة: الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.
- (2)- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1990.
- (3)- الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، كتاب الاستدامة البيئية الحضرية مع تركيز خاص على المسكن والأرض وضمان الحياة (منظور إقليمي)، النسخة العربية، نيويورك، 2001.
- (4)- برنامج الأمم المتحدة الانمائي: مكافحة وإزالة الفقر، العناصر الرئيسية الاستراتيجية للقضاء على الفقر في البلدان العربية، المكتب الاقليمي للدول العربية، نيويورك، 1997.
- (5)- عبد الرزاق الفارس: الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001.
- (6). أنتوني غيدنز، بمساعدة كارين بيردسال، ترجمة فايز الصياغ: علم الاجتماع، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2005.
- (7). الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، تعزيز حقوق الإنسان لفقراء المناطق الحضرية، الاستراتيجيات وأفضل الممارسات، 2012.
- (8)- أحمد بوذراع: التطوير الحضري والمناطق الحضرية المختلفة بالمدن، منشورات جامعة باتنة، 1997.
- (9)- الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق.
- (10)- إبراهيم تهامي و آخرون: التهميش والعنف الحضري، دار الهدى للطباعة و النشر، 2004.
- (11)- السيد الحسيني: الإسكان والتنمية الحضرية، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1991.
- (12)- محمد عباس إبراهيم: التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- (13)- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: التخطيط الحضري، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2005.
- (14)- أنتوني غيدنز وآخرون: مرجع سابق، ص 3.
- (15)- إبراهيم تهامي و آخرون: مرجع سابق.
- (16)- DUMOND PERRET, idéologies et pouvoir, ED, P.U.F. PARIS. 1995.

Résumé :

La ville d'Annaba comporte de nombreuses friches industrielles qui présentent un patrimoine industriel et un potentiel foncier permettant de renouveler la ville sur son territoire. Ces espaces industriels désaffectés présentent un fardeau pour les municipalités qui n'arrivent pas à les rentabiliser alors qu'en réalité se sont des opportunités de réutilisation pour le développement urbain de la ville. De là, il est pertinent de poser la question suivante : Quelles opportunités présentent les friches industrielles à Annaba ? Pour ce faire, nous avons choisi un cas d'étude représentatif des friches industrielles à la ville d'Annaba, à savoir le site en friche de la Tabacoop. Notre méthodologie consiste à faire un diagnostic global du site basé sur l'observation et l'analyse par un état des lieux, et permet ainsi de déterminer les différentes opportunités des friches industrielles pour un développement urbain de la ville d'Annaba.

Abstract:

The city of Annaba has many brownfields which present an industrial heritage and a land potential allowing the city to be renewed on its territory. These disused industrial spaces present a burden for municipalities who fail to make them profitable when in reality there are opportunities for reuse for the urban development of the city. From there, it is relevant to ask the following question: What opportunities do brownfields present in Annaba? To do this, we have chosen a case study representative of brownfields in the city of Annaba, namely the fallow site of Tabacoop. Our methodology consists of making a global diagnosis of the site based on observation and analysis by an inventory, and thus makes it possible to determine the various opportunities of brownfields for urban development in the city of Annaba.

**Les friches
industrielles à
Annaba :
Un potentiel
foncier à ré-
exploiter**

**Haouchet Dounia
Radouane Meriem**

1. Introduction

En Algérie, les friches industrielles sont bâties en grande partie au cours de la période coloniale (1830-1962). Actuellement, ces derniers sont soit ignorées, soit rasées ou sous-utilisées et leur présence marque des zones de rupture urbaine dans la ville. Cet état de fait est exacerbé par le fait que les politiques algériennes, en matière de patrimoine et d'aménagement urbain n'ont pas encore pris conscience de leurs opportunités et du rôle qu'elles peuvent jouer dans le processus de régénération des villes (Djellata, 2006). A titre d'exemples, la ville d'Annaba du fait de son activité anciennement industrielle et portuaire est fortement marquée par la présence des friches industrielles qui représentent un marqueur important de son identité locale, parce qu'elles comprennent des témoignages qui ont une valeur à la fois historique, architecturale, technique et sociale. Mais aujourd'hui, ces friches sont apparues comme des espaces délaissés et sous-utilisés ce qui provoque leur dévalorisation et dégradation. Pour notre cas d'étude, nous avons choisi les friches industrielles du site Tabacoop qui ne sont pas nécessairement vides de toute activité. Dans certains cas, une partie des bâtiments ou des terrains sont occupés par des locataires qui exercent différentes activités (dépôt, mécanique, tôlier...etc.). La difficulté à inscrire la réutilisation de ces friches industrielles dans une perspective de revalorisation s'est notamment fait sentir dans les instruments de la planification urbaine. Ce constat sur les friches industrielles à Annaba suscite notre intérêt et motivation pour tenter de réfléchir justement les opportunités de réutilisation de ces dernières faces à la raréfaction du foncier urbain dans la ville. Donc, il semble opportun de poser la question suivante : Quelles opportunités présentent les friches industrielles à Annaba ?

2. Méthodes

Ce travail de recherche est une combinaison entre des investigations théoriques et opérationnelles. En premier lieu, un travail exploratoire théorique a été effectué. Il a porté sur les fondements théoriques des friches industrielles (ouvrages, thèses, mémoires, presse, site web et archives), mais aussi, de tous les documents d'urbanisme (PDAU, POS, plan cadastral).

En deuxième lieu, concernant le travail de terrain, il a nécessité une analyse et diagnostic du contexte d'étude. Cette méthode est basée sur l'observation directe sur terrain et diagnostic ainsi que des entretiens semi-directifs avec les acteurs locaux impliqués à la gestion des friches industrielles à Annaba. L'objectif de cette méthode est de faire un détour analytique sur les friches industrielles de la ville d'Annaba afin de confronter les observations issues de plusieurs cas d'étude des friches industrielles de la ville pour pouvoir dresser un diagnostic détaillé sur les opportunités multiples et de trouver des stratégies de réutilisation des friches industrielles à Annaba à travers un cas d'étude de la Tabacoop.

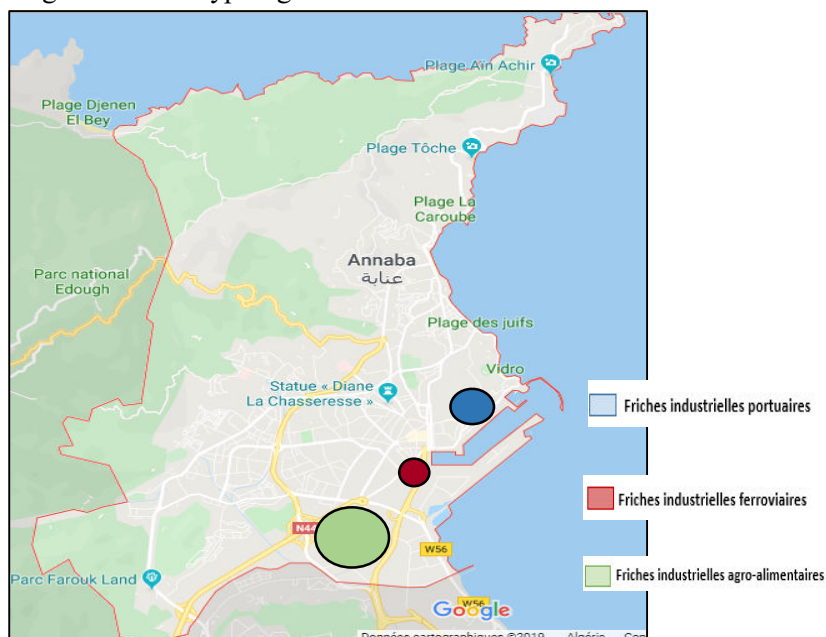
3. Résultats et discussion

3.1 Recensement des friches industrielles à Annaba

L'Algérie ne dispose pas d'un outil spécifique de suivi des terrains laissés en jachère après l'abandon d'activités industrielles, aucune base de données exhaustive permet de recenser les friches industrielles de la ville d'Annaba. Au niveau méthodologique dans le cadre de cette recherche, la superposition des bases de données comme les données cadastrales, le service des domaines d'annaba, l'investigation du terrain et la rencontre avec les élus et acteurs de la ville permet d'en recenser les friches industrielles existantes à Annaba. A

ce jour, les friches industrielles à Annaba présentant une superficie totale d'au moins 25 hectares.

Figure 1. Carte typologie des friches industrielles à Annaba



Source : Google Maps+ Traitement auteur, 2020

Tableau 1. Typologies des friches industrielles à Annaba par

Quartier	Type	Surface (ha)	(%)
Avant-Port	Friche portuaire	6	24
Port Said	Friche ferroviaire	1	4
Tabacoop	Friche agro-alimentaire	18	72

Source : enquête de terrain, 2020

Il est à relever que le phénomène d'apparition des friches industrielles touche clairement l'ensemble de la ville d'Annaba. La Tabacoop représente pour sa part 72% de la surface totale (fig. 1 et tab. 1). En tenant compte d'un pourcentage d'utilisation transitoire des friches industrielles de 70%. Ces friches industrielles sont occupées par des activités tertiaires varié entre des dépôts de stockage, des activités artisanales (mécanique, toiler, électricité, menuiserie).

3.2 Opportunités de réutilisation des friches industrielles d'Annaba :

Les friches industrielles à Annaba représentent un stock de terrain non ou sous-utilisé. Cette situation est dommageable en termes d'étalement urbain de la ville vers sa périphérie (El-Bouni, Sidi Amar, El-Hadjar, la nouvelle ville Draa Erich). Ces friches industrielles par leur valeur patrimoniale et situations stratégiques au cœur de la ville présentent des opportunités multiples de réutilisation pour le développement urbain et même économique de la ville d'Annaba.

3.2.1 Opportunités régionale, communale ou locale

Au même titre que pour les autres terrains, les chances de réutilisation des friches industrielles à Annaba dépendent des conditions du marché foncier local de la ville. Plus le marché immobilier alentour est dynamique et favorable, plus les chances de valorisation sont importantes.

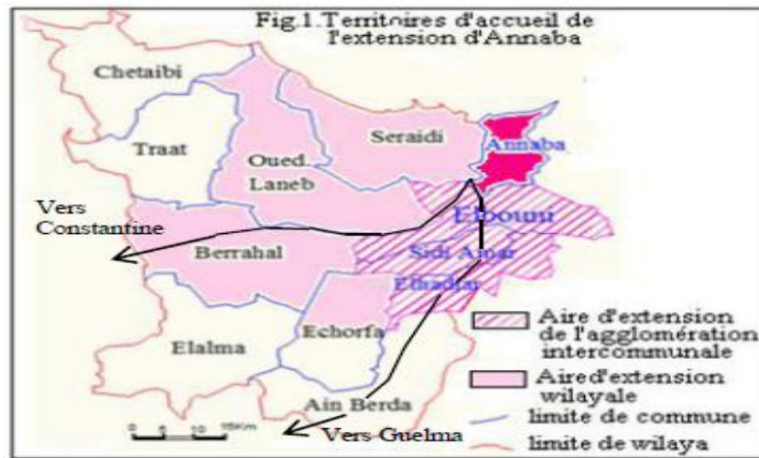
Notre analyse et investigation des friches industrielles de la ville d'Annaba nous a permis de mettre en évidence que toutes les friches répertoriées sont situées dans des sites jouissant d'une localisation stratégique. Ces terrains ont donc de grandes chances d'être ré-exploités. Plus particulièrement, les friches industrielles de la Tabacoop sont inscrites à l'articulation entre le centre-ville et la périphérie de la ville dispose ainsi d'une situation névralgique aux portes du centre-ville d'Annaba. Il constitue une véritable charnière au cœur de la ville où transitent et s'échangent d'importants flux de circulations à l'échelle local et régional (RN44, la route El Hadjar, la pénétrante Ouest). Cette situation offre au site une position privilégiée en vue de renforcer son ouverture sur l'espace local et régional pour améliorer son effet de porte d'entrée à la ville d'Annaba et améliorer son image ainsi que faire sortir

le quartier de son isolement actuel et le repositionner dans le fonctionnement de la ville.

3.2.2 Opportunités foncières pour la maîtrise de la croissance urbaine de la ville :

Actuellement à Annaba, les politiques urbaines sont toujours à la recherche des assiettes foncières disponibles pour répondre à la demande croissante et impérative au développement et à la croissance de la ville, traduit spatialement par un étalement urbain très important. La croissance urbaine de Annaba ne se fait plus de façon continue du centre vers la périphérie, mais progresse par sauts et tend à se structurer autour de pôles secondaires dont la taille, les fonctions et l'emprise territoriale varient d'un cas à l'autre. Cette forme d'urbanisation est le résultat d'une politique de zoning que l'Algérie a pratiquée jusqu'au début des années 1990. (Benlakhlef, 2009)

Figure 2. Carte des territoires d'accueil de l'extension d'Annaba



Source : . (SPIGA, GUESSOUM,2012)

La croissance urbaine de la ville d'Annaba se fait sur deux aires d'extension, l'une à l'échelle intercommunale, l'autre à l'échelle de la wilaya. La ville-centre forme une première extension étalée sur une dizaine de km dans les directions sud et sud-ouest.

Elle comprend, le complexe sidérurgique, les zones industrielles, les campus de l'université et les petites agglomérations des communes limitrophes. La deuxième aire d'extension accueillie, les délocalisations d'entreprises industrielles (commune de Berrahal) et les programmes de relogement (commune d'O. Laneb), ainsi que la nouvelle ville de Draa Rich. (Spiga, Guessoum, 2012)

Les instruments d'urbanisme qui sont théoriquement, des instruments de planification spatiale et de gestion urbaine, ont été mis en place afin de maîtriser cette croissance urbaine et de limiter l'étalement urbain, or ils ne sont pas tirés parti de la reconquête des friches industrielles et même urbaines pour la maîtrise de cette croissance.

Les friches industrielles d'Annaba et à titre d'exemple celles de la Tabacoop présentent des opportunités foncières disponibles (18ha), leurs réutilisations offrent un potentiel foncier favorisant une meilleure exploitation des terrains bâtis et des infrastructures existantes. La consommation de sol, la pollution atmosphérique et l'usage de ressources non renouvelables sont donc réduits. Encore, ces friches industrielles sont intéressantes parce qu'elles bénéficient d'une excellence desserte en transports publics. Leur réutilisation permet non seulement d'exploiter au mieux les terrains déjà urbanisés, elle permet également d'orienter le développement urbain vers des zones déjà équipées, en particulier en offre de transports publics, donc les municipalités peuvent réduire l'utilisation des modes de transport motorisés et la pollution qui lui est associée.

3.2.3 Opportunités pour l'attractivité économique de la ville :

Les friches industrielles de la Tabacoop, au vue de leur patrimoine industriel remarquable et unique et leurs situation stratégique au cœur de la ville, leur réutilisation apparaît comme une évidence afin de réinscrire et mis en valeur la singularité des bâtiments industriels comme des points d'ancrages et d'attractivité, éléments identitaires et fédérateurs du site et de la ville , autant par leurs fonctions que par leurs valeur architecturale et patrimoniale.

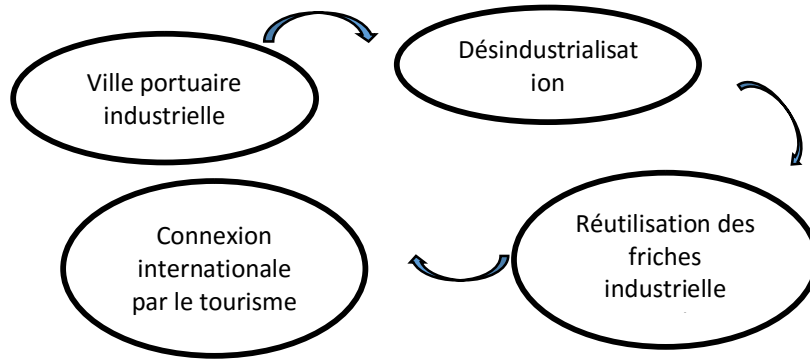


Figure 3 . Façade principale des docks de la Tabacoop, des éléments identitaires de la ville d'Annaba Source : Auteur, 2015



Figure 4 . Etat actuel du patrimoine industriel de la Tabacoop, un patrimoine en friche
Source : Prise par auteur, 2019

De plus, le site Tabacoop présente aujourd'hui un manque de dynamique urbaine, c'est un site abandonné grâce à son caractère de friche. En contrepartie, ces derniers constituent une chance pour l'aménagement de la ville et toujours moins coûteuse qu'une installation neuve. C'est en effet, fréquemment une réserve foncière disponible pour localiser un nouvel équipement, pour faire passer une voirie, pour aménager un espace vert ou une nouvelle zone d'activités. Alors, la réutilisation de ces derniers permet de valoriser le patrimoine industriel et améliorer l'image de marque de la ville peut créer des éléments de valorisation économique et une attractivité touristique à l'échelle locale, régionale ou même internationale. Ces éléments de valorisation peuvent sortir le site de son état d'abandon et peuvent aussi constituer l'outil permettant de créer des liens économiques et sociaux avec le quartier, mettre en valeur l'histoire et les qualités paysagères du site, ou encore réorienter l'ensemble de la ville d'Annaba et d'influencer par la même occasion son attractivité en jouant sur la mixité, d'une part si l'on se fixe comme objectif une grande mixité fonctionnelle. C'est le cas de la ville de Barcelone qui a subi un processus de transformation circulaire ou la dynamique de la ville a connu trois points forts "industrialisation-désindustrialisation et réutilisation des friches industrielles dans une stratégie d'attractivité touristique international à travers la réalisation des projets urbains afin d'améliorer ou construire l'image de marque donnant à la ville des polarités qui ne sont plus industrielles : espaces de loisirs et de tourisme d'affaire.



Source : (SPIGA, GUESSOUM,2012)+ Traitement auteur

4. Conclusion

Les friches industrielles à Annaba sont ainsi l'expression ou le support d'enjeux multiples : politiques, économiques, environnementaux, sociaux, urbains, patrimoniaux, voire culturels. La friche industrielle est notamment perçue comme un potentiel foncier à ré-exploité, un outil pour la maîtrise de la croissance urbaine de la ville, un support d'attractivité économique et touristique, et enfin, un héritage du passé industriel à valoriser. Avec la diminution des espaces libres en milieu urbain de la ville d'Annaba, il devient de plus en plus pertinent de chercher à tirer profit de ces espaces, pour consolider les sites en friches à Annaba qui souffrent très souvent d'un manque de dynamisme urbaine, économique et social. Finalement, ces friches industrielles présentent un patrimoine à ne pas négliger à bien des égards. Elles constituent des opportunités foncières et patrimoniales qui peuvent être moteur de développement urbain et économique, dès lors qu'une dynamique de projet s'engage. Nous croyons qu'il ne peut exister des règles généralisables et qu'il convient d'envisager la spécificité de chaque cas. Il est nécessaire de faire preuve de pragmatisme, de faire du sur-mesure en analysant finement chaque situation à travers le prisme d'une expertise pluridisciplinaire. Après cette étude du cas de la Tabacoop à Annaba on peut dire que la

réutilisation des friches industrielles de la ville d'Annaba demande une stratégie globale qui requiert une volonté politique.

Références bibliographiques

1. Maret, I. (2003). *Etalement urbain et friches industrielles Revers de l'idéal américain*. Paris : L'Harmattan.
2. Avril, B, & Bailly, F. (1997), *Reconstruire la ville sur la ville*, Paris : ADEF.
3. Mondada, L. (2001), L'entretien comme évènement interactionnel. Dans Grosjean, M, & Thibaud, J. (Edit.), *L'espace urbain en méthode* (p198-214). Marseille : Edition Parenthèse.
4. Mérenne-Schoumaker, B. (1982). L'aménagement des friches industrielles, *Notes de recherches de la société géographique de Liège*, p29-40.
5. Mérenne-Schoumaker, B. (1992). Les friches industrielles, *Revue belge de géographie*, p113-137.
6. Valda, A, & Westermann, R. (2004). La Suisse et ses friches industrielles. Des opportunités de développement au cœur des agglomérations. *Office fédéral du développement territorial ARE. Office fédéral de l'environnement, des forêts et du paysage OFEFP*, Berne, 18p.
7. Hafiane, A. (2007). Les projets d'urbanisme récents en Algérie, *43rd ISOCARP Congress*, 12p.
8. Claude, J, & Lauren, A. (2008). Espaces en marge ou marges de manœuvre pour l'aménagement des territoires ?, *Annales de géographie*, N° 663, p 62-81.
9. Benlakhlef, B. (2009). L'aire métropolitaine, un nouveau champ d'analyse de la ville algérienne. L'exemple d'Annaba. *Penser la ville – approches comparatives*. p.259.

10. Spiga, S, & Guessoum, D. (2012). La portée des projets urbains récents pour la grande ville algérienne une lecture à partir d'Annaba, *Les cahiers du CREAD n°102*, p29-63.
11. Baudouin, M. (2015). Penser l'avenir des friches industrielles en marge des dynamiques métropolitaines en Lorraine, *Science Po*, p16.
12. Abouddaga, S. (2004). *Revalorisation urbaine à travers la reconversion des friches industrielles a Issy les Moulinaux*, Mémoire de diplôme d'études supérieures spécialisées. Université de Marne la vallée.
13. Macquat, A. (2006). *Processus de réhabilitation des friches industrielles : Cinq cas de friche industrielle en ville de Delémont*, Mémoire de licence, Géographie, Suisse : Université de Neuchatel.
14. Bouaziz, S. (2011). *Elaboration d'un consensus de réhabilitation du patrimoine industriel pérennisant son authenticité dans le contexte algérien : cas des ateliers de maintenance S.N.T.F. El-Hamma, Alger*. Mémoire de Magister, Architecture et Patrimoine, Tizi-Ouzou : Université Mouloud Mammeri.
15. Payette-Hamelin, M. (2011). *Pour une approche urbanistique de la conservation et de la mise en valeur du patrimoine bâti : l'expérience du canal de Lachine à Montréal*. Thèse de doctorat, urbanisme et aménagement de l'espace, Canada : Université de Montréal.
16. Boureneb, Y. (2013). *Les friches urbaines à Annaba Port Said un cas potentiel de*

- réutilisation*, Mémoire de magister, Urbanisme, Annaba : Université Badji Mokhtar.
17. Rase, N. (2013). *La reconversion des friches urbaines dans le cadre des politiques urbaines durables : le cas des abattoirs de Bomel à Namur*. Mémoire de Master, Sciences et Gestion de l'Environnement, Belgique : Université Libre de Bruxelles.
18. Gueroui, N. (2014). *Les éléments d'évaluation pour la protection du patrimoine industriel : Cas de l'ensemble industriel Tabacoop-Annaba*. Mémoire de magister, Patrimoine architectural, urbain et paysager, Annaba : Université Badji Mokhtar.

Abstract

In the hot and arid regions of southern Algeria, and since the past there are Saharan cities, which necessarily rely on their logic of Organization and development. These are considered as an important space to adapt to the harsh climatic conditions of the Saharan environments. However, these oases recently witnessed major changes; they are characterized by its fragility and its limitations to accommodate a surplus of human settlements. These changes can lead to a risk in destroying the image of these cities. To do this, the concept of Sustainable Development is becoming an integral part of the planning practices adopted by human beings. On the other hand, despite the anarchic nature of Algerian cities, several traditional practices have been made to adapt to the spatial and environmental. The M'Zab Valley is one of the existing examples of oases cities that give us a lesson in urban planning and architecture. The Valley contains Ksour with their palm groves, which introduces its logics of adaptation to the local context through local knowledge with implication of the human-culture-climate. Thus, this study focuses on shedding light on the ancestral urban and architectural practices adopted by local people to adapt to severe social, spatial and climatic requirements. The study is based on an analytical approach that focuses on observations of urban and architectural development and planning methods in the M'Zab valley to draw lessons to be learned in order to face the major challenges of the era. 67

The ancestral urban and architectural practices, a source of inspiration towards a sustainable city: Case of M'Zab Valley Ksour

Mohamed Yacine Telli
Meryem KADRI

1. Introduction:

Since his appearance on earth, man has always sought to achieve optimal comfort in his living environment. Architecture, with its practices, has always helped human beings to adapt to social, spatial, and environmental conditions in its living environments regardless of climate. It is well known that southern Algeria is one of the hottest lands in the world. Climate has been the main environmental factor that has influenced the evolution of vernacular settlements and building design over time (Bouchair, 2003). For this, the developments of human settlements were made in the form of Ksour (Ahriz and al, 2017). These have been used in Algeria's hot and dry climate in response to harsh local environmental conditions. They built to make the most of the resources available locally to ensure pleasant living conditions for humans. The well-known Ksour in the Algerian desert are the Ksour of M'Zab (Ghardaïa, Melika, Béni Isguen, Bounoura and El Atteuf), Ouargla's Ksar, and the Ksour of Djanet (El Mihan, Azelouaz and Adjahil) located in the Wilaya of Illizi and the Ksar of Knadsa in the Wilaya of Béchar (Bouchair, 2013). The Ksour of the M'Zab Valley are one of the best examples of Saharan cities with these practices adopted since their construction. The Valley contains ksour with their palm groves, introduces its smart logics of adaptation through local know-how with interaction: man-culture-climate. Moreover, in the Ksour of the valley, Oases play a major role in dealing with climate conditions. These oases present a typical model to adopt to meet the local requirements of hot and dry Saharan cities. However, in the early stages and as the modernization that shook our cities with unnatural profound changes in these spaces justified by

major urban growth which endangered the survival of these oases. Knowing that the oases with these palms are considered fragile and sensitive environments with its limits and specificities where constraints to development and development are difficult and objective, because inescapable: the rigor of the climate, water scarcity, vast deserts, difficulties of displacement... etc (Bouchair, 2015). In recent decades, the sustainable development approach has become very important in the construction sector. It aims to create healthy cities, respectful of the environment and local traditions at a lower cost, while maintaining comfort conditions for the user. Numerous studies have been conducted on this subject and demonstrated the usefulness of learning from traditional practices and local know-how adopted by our ancestors as a means to ensure the survival and sustainability of these specific environments.

Thus, this work sheds light on the urban and architectural ancestral practices adopted by M'Zab people to adapt to severe social, spatial and climatic requirements. The study is based on field observations and urban and architectural analysis of the M'Zab Valley either in the Ksar space, or in the palm groves, to learn lessons to be taken to address the current major challenges of the era and how to address existing environmental variables such as hot winds, high temperatures and very low humidity, to adapt to the inhospitable conditions of the arid environment. So the object is to open a debate on how ancestral practices can be a reference to ensure the development of Saharan cities through these Oases?

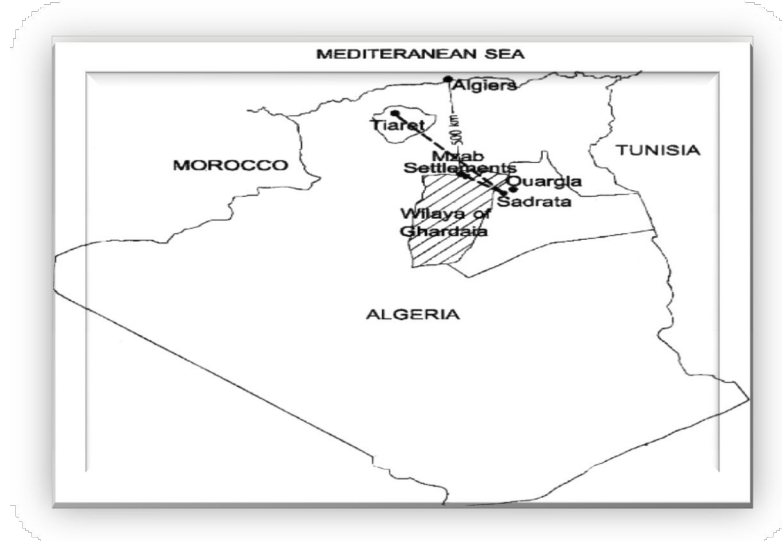
2. Method:

The method of investigation developed in this study corresponds to an analytical approach that is based on field observations, collecting real data with taking photos to get better understanding the practices and ideas, which addressed by M'Zab people in the development of its Ksour. Also, it was based on previous research on this subject, with data taken from the inhabitants of the Ksour of the M'Zab Valley. The objective of this analysis is to collect data on the ancestral practices by the inhabitants of the M'Zab Valley at the urban and architectural status which made to develop Ksour that ensure a comfortable way of life that adapts to the requirements imposed by local climate conditions through using available means.

2.1. The M'Zab Valley: a duality between city and oasis:**2.1.1. The Oasian space: The Ksar, the palm grove two complementary entities:**

The M'Zab valley, 25 km long, is located in a desert site 600 km south of Algiers, is a limestone plateau cut into valleys and ravines in the form of a net: the Mozabite chebka (Fig.1).The geomorphological complex in which the M'Zab is located is a rocky plateau: the Hamada, whose altitude varies between 300 and 800 m (OPVM, 2018).Like the Saharan oases, the M'Zab valley, an autarcic entity, has always been an integral part of an agro-system, based on the water/habitat/palmeraie triptych. It is a geographical entity and a particular cultural fact.

Fig.1: Geographical location of the M'Zab valley



Source: (Bouchair, 2015)

The Oasian space consists mainly of palm groves and ksar. The latter, as a symbol and physical result of the social organization typical of Saharan society, remains a secure heritage wealth of southern Algeria (Fig.2). These urban entities of great architectural and urban quality, and whose historical, artistic and cultural value is undisputed, have gone through centuries to fail today on the shore of rampant urban growth (Chaouche, 2007).

Fig.2: Photo showing the ksar and the palm grove of Ghardaia.

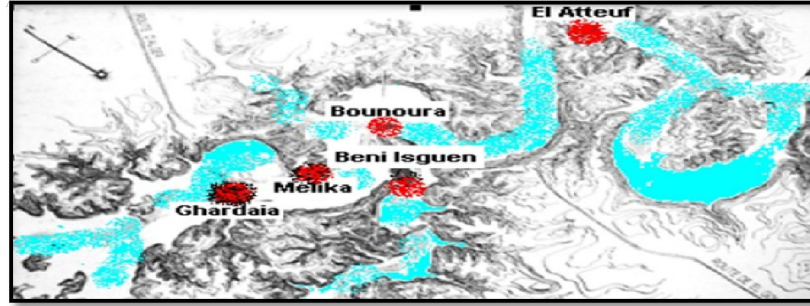


Source: (OPVM, 2018)

2.1.2. Composition of the M'Zab Valley and structure: 7 Ksour

Seven ksour form the M'Zab Valley, five are located on the banks of the Oued M'Zab and form what is commonly called the M'Zab pentapolis (Ravéreau, 1982) consisting of Béni-Isguen (1347), Bounoura (1046), El Atteuf (1012), Ghardaïa (1053) and Melika (1124). (Fig.3)

Fig.3: The position of the five Ksour of the M'Zab valley.



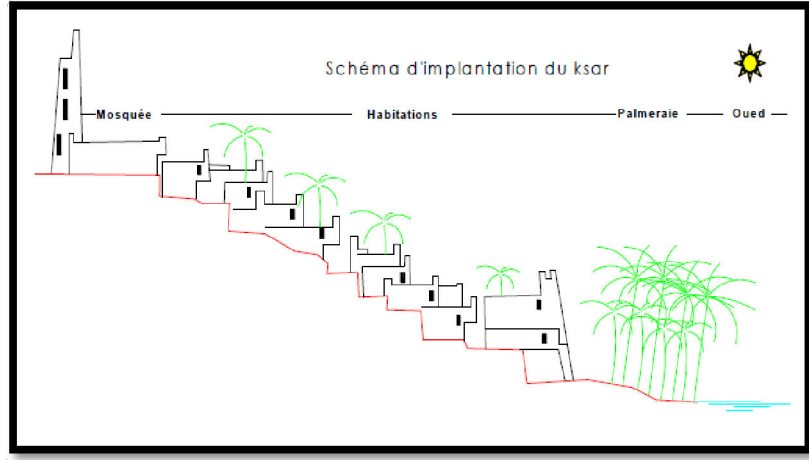
Source: (OPVM, 2018)

3. Urban practices in the M'Zab Valley:

3.1. Compacity of the urban fabric:

The principle of urbanization of the M'Zab Valley is linked to the concept of Ksar, which is the mode of settlement aggregated on a piton around a mosque (Fig.4). The perspective image that the city of M'Zab offers to the eye is that of a built mass mounted on a rocky piton, which imposes itself by its tight order composed of houses clumped harmoniously storied in terraces (Chabi, Dahli, 2013). The soils at the bottom of the valley, criss-crossed by the wadi's courtyards, are used for vegetation and the development of oases (palmeraie).

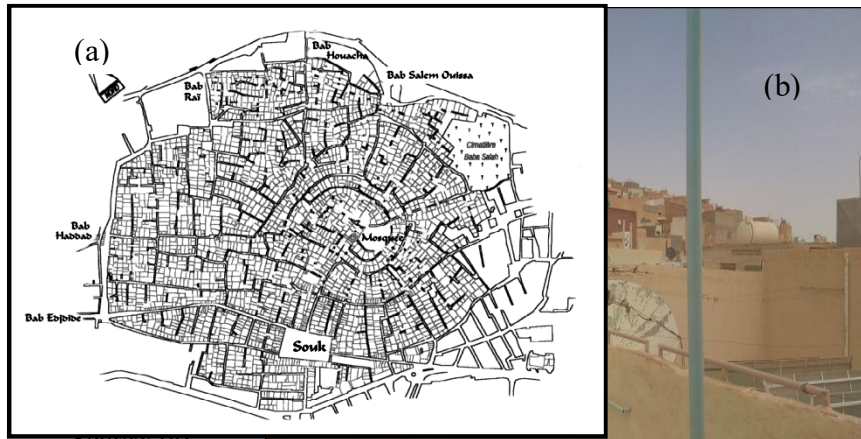
Fig.4: The layout of the Ksar



Source: (Chabi & Dahli, 2013)

By its scheduling, the valley has a principle of urban organization with a compact plan with narrow alleys (Donnadier & Didillon, 1986). The compactness of the urban fabric presents a good solution to reduce excessive heat in hot and arid climates as it reduces the exposure of outdoor surfaces to intense solar rays (fig. 5).

Fig.5: (a) Spatial organization of the old ksar of Ghardaïa, (b) View of Béni Isguen's Ksar from the terrace of the house.



Source: (a)

(Adad & Mazouz, 2013); (b) (Author, 2018)

3.2. Streets as a way to control excessive outdoor heat:

The buildings are grouped with narrow, winding streets to reduce the effect of stormy winds and establish a shady space throughout the day (Fig.6). In a hot and dry climate, this model offers a cool and comfortable microclimate that would remain relatively warm during cold nights. The main objective of street development is to provide maximum shade in the summer for pedestrians and minimal solar exposure of buildings along the streets, (Bouchair, 2013).

Fig.6: The deep shading canyon in different Ksour
Source: (Author, 2018)



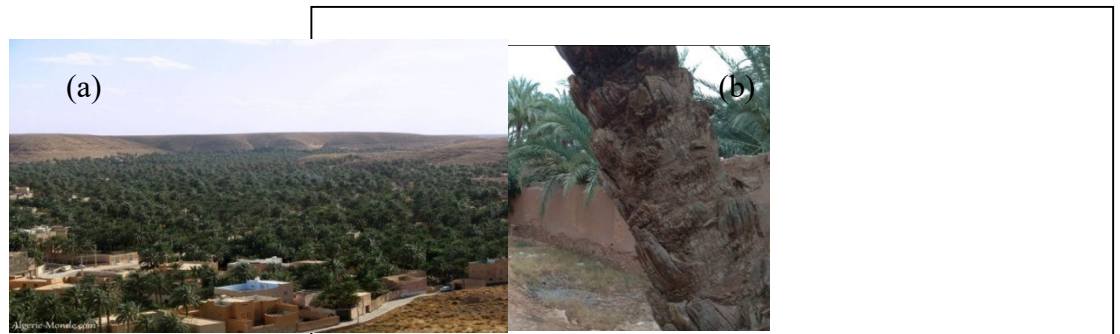
Source : (Author, 2018)

3.3. The palm grove as a major environmental component of urban design:

The palm groves are located close to the cities (Fig.7), and equipped with the basic means of defense that constitute the control towers that allow warning the city. All include numerous hydraulic structures, dams, foggara, wells and seguia. These oases tend to become real cities of second homes (OPVM, 2018). From an analytical point of view, the former inhabitants did not

depend on the palm grove as an economic resource, but also as an important element of urban design, as a significant percentage of Ksour built on the end and edges of the palm grove. In these oases, there are summerhouses from which the inhabitants of Ksar own a winter house inside the Ksar and a summer house in the oases. When these spaces are characterized by their fragility, our ancestors made a specific layout in these spaces with the existence of water, vegetation.

Fig.7: overview of oasis in the M'Zab valley, Algeria



Source: (Author, 2018)

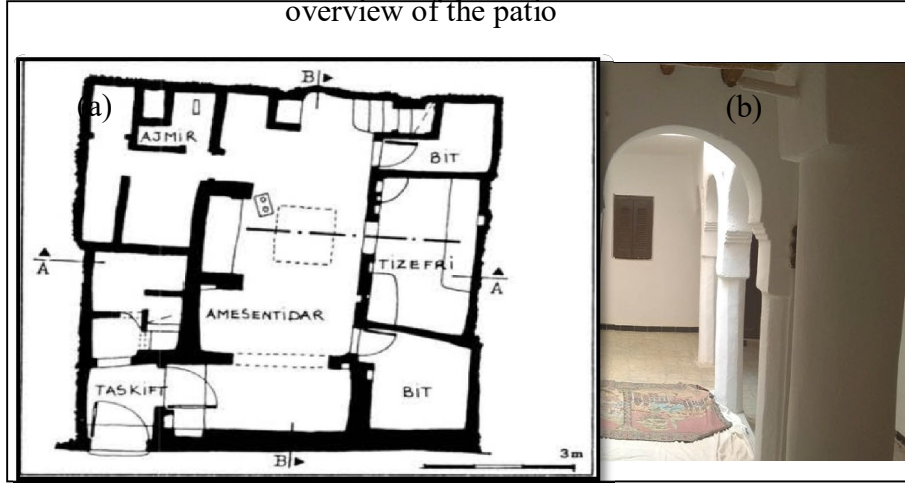
4. Ancestral practices to manage the interior space:

The Mozabite House is characterized by its simplicity and functionality devoid of any superficial decoration; it must not include any external sign of wealth as a principle of equality and social solidarity. The house of the M'Zab corresponds to the type "patio house".

4.1. Patio house:

This method of building is very common in this type of climate since the patio has several climatic roles, from which it lets the house ventilate at night (Fig.8). After sunset, temperatures drop dramatically and create convection currents that replace warm air with fresh air (Bouchair, 2013).

Fig.8: (a) Plan of a Mozabite house with patio; (b): overview of the patio



Source: (a) (OPVM, 2018); (b) (Author, 2018)

4.1.1. Chebek:

It is a large opening overlooking the outside. It is a hole in the ceiling that plays the role of an element of lighting and ventilation and sunshine. It can be opened or covered with a canvas as needed (Fig.9). It has a rectangular shape and it is usually located above the central position.

Fig.9: (a) overview of the “Chebek” from the terrace, (b) overview of covered Chebek “patio” at house in Béni Isguen.



Source: (Author, 2018)

4.2. The roof terrace:

In the accommodation, the family uses the roof of the house to sleep outdoors during the summer nights. The roof is used to sleep because the rooms stay warm at night because of the small ventilation (Bouchair, 2013). Or there are two kinds of terrace, one that communicates directly with the nearby terraces, and the other marked by a slight survey of masonry, and doors that allow communication with the other houses. It is a women's space (OPVM, 2018).

4.3. Building materials:

The dwellings are built with thick walls of high thermal capacity, from locally available materials, such as stones, mud and lime (Fig.10).

Fig.10: (a) adobe wall; (b) Stone vault with Timchent and trunks of palm in Béni Isguen



Source: (Author, 2018)

5. Synthesis: The M'Zab Valley: Association of Human-Culture-Climate:

Indeed, the establishment of the M'Zab valley assumes the challenge of making such an environment livable, a management of space and a specific architecture that can materially translate the complex structures of Mozabite society, its way of life and its thought. Some principles can be cited:

1/The founding group chose a site according to the availability of water resources, a condition that ensures the creation of essential palm groves for human installation and the starting point of the oasis.

2/The size of the ksar and the importance of its built space depend on the nourishing capacities of the soil. When it is able to develop to receive the population growth, the ksar multiplies; some writings also tell that once the population growth exceeds the capacities of the mosque, it is necessary to build another one at the top of a hill and to start building a new city around it.

6. Conclusion:

The urban and architectural practices identified in the ancient Ksour of the M'Zab valley present alternatives to meet the social and cultural requirements of the Mozabite society, but also, obstacles of hot and dry climate. Indeed, the ksour development approach presents a promising approach that can be adopted to address the problems of sustainable urban development. The inspiration of the ancient Ksour practices is considered as the best example to manage and develop the Saharan territory without taking risks to the sensitive and fragile spaces of the desert, namely the oases. Also, The Ksour of M'Zab Valley gives us good lessons on how to treat a territory to better manage the space in terms of construction, benefit from natural ventilation, design with local means and materials by introducing the local solutions, to assist a quality living space; economically efficient, socially equitable and ecologically tolerable. These practices can be summarized in the following points:

- Compactness of the urban fabric is the best way to manage the harsh conditions of a hot arid climate.
- Reducing the streets' size with sinuous shape and proper orientation to the dominant winds play a big role to improve urban thermal comfort.
- Oases affect our climate, and therefore our weather, in three major ways: they lower temperatures, reduce

energy usage and reduce or remove air pollutants, and the principles: water, palm trees are a very prominent solution in summer homes.

- The palms present a viable solution to cool the hot air. They control the prevailing winds, high temperatures, plus it is considered a food source.

- The patio plays a major role in shading the surfaces and decreasing their surface temperature and heat gain compared with the exposed surfaces.

-The use of local materials in the construction is an effective way to achieve optimal indoor thermal comfort.

Through this study, we can conclude that ancestral practices and local knowledge can be a viable and effective source of inspiration for ensuring the sustainability of Saharan cities. In these conditions, the tree and patios owe its survival to its suitability to the climate which in turn reduces fuel use and makes pollution control easier because it reduces energy consumption. Future research might investigate the old building with reference to new buildings which can help the architects and urban designers to learn from the past to develop our future building design.

References:

1. Donnadiou, C. P., &Didillon H. et J-M. (1986). Habiter le désert, les maisons mozabites, Pierre MARDAGA. Bruxelles.
2. Ravéreau, A. (1982). Le M'Zab, une leçon d'architecture, Sindbad, Paris.
3. CHAOUCHÉ, B. (2007). Adrar, Ville-oasis : pour une ville saharienne durable. Sciences & Technologie. D, Sciences de la terre, Université Mentouri, Constantine, N 25, P 14-24.
4. AHRIZ, A., ZEMMOURI, N., & FEZZAI, S. (2017). Ksour of the SAHARA Desert as A Great Lesson of Sustainable Urban Design in Hot Desert Oases, International Journal of Advances in Scientific Research and Engineering (ijasre), India, Vol.3, P109-118. (DOI: <http://dx.doi.org/10.7324/IJASRE.2017.32568>)
5. Bouchair, A., &Dupagne, A. (2003). Building traditions of M'Zab facing the challenges of re-shaping of its built form and society, Journal of Building and Environment, Elsevier, V. 38, P1345 – 1364. (DOI:10.1016/S0360-1323(03)00065-9)
6. Bouchair, A. (2015). Vernacular Architecture: Hot Arid Climate Control, Encyclopedia of Energy Engineering and Technology, Taylors & Francis Group, USA, Vol. 4, P 2030-2050. (DOI: <http://dx.doi.org/10.1081/E-EEE2-120051391>)
7. Bouchair,A.,Tebbouche, H., Hammouni, A.,Lehtihet, M.C.,&Blibli, M. (2013).Compact cities as a response to the challenging local environmental constraints in hot arid lands of

Algeria, International conference of Mediterranean Green Energy Forum (MGEF-13), Energy Procedia, Maroc, 42, 493 – 502.

8. Chabi, M., &Dahli, M. (2013). Une nouvelle ville saharienne Sur les traces de l'architecture traditionnelle, recherche sur M'zab, Université Tizi Ouzou.
9. Adad, M.C &Mazouz, M.T. (2013). Les anciens et nouveaux Ksour: Etude comparative, Cas du M'zab, Workshop international, L'espace architectural et urbain : concepts et méthodes, Courrier du savoir, labo LACOMOFA, université de Biskra, N16, 77-87.
10. Office de protection de la vallée du M'zab (OPVM). (30/08/2018), collecte des informations et données réelles suite à la demande de l'auteur, Bureau de l'office de protection et de promotion de la vallée du M'zab, Rue ELdjazair, Ghardaia.